

- عدد الأسئلة الشفهية: 38 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالاً؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 17 جواب.

ونخطط كذلك المجلس المقرر علماً بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.

كما سينظم مجلس المستشارين ورابطة مجلس الشيوخ والشورى والمجلس المائة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام، وذلك بمقر مجلس مستشارين يومي 17 و18 يناير 2019.

وستناقش هذه الندوة الدولية التي سيشترك فيها خبراء دوليون ورؤساء ووفود برلمانات وطنية ومنظمات برلمانية إقليمية وقارية ودولية، أربعة محاور وهي:

- 1- التجارب المقارنة؛
- 2- تجارب المصالحات (نتائج وتحديات)؛
- 3- دور البرلمانات في تدعيم مسارات المصالحة؛
- 4- دور المؤسسات الوطنية في مسارات المصالحة وضمانات عدم التكرار.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الأمين المحترم.

والآن، حضرات السيدات والسادة المحترمين، نشرع في معالجة الأسئلة المبرجة بخصوص المحور الأول المتعلق بالسياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصاً في العالم القروي، وعددها 7 أسئلة.

أفتح باب التدخلات، وأول كلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت الوزيرة،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الهشاشة في العالم القروي، ماذا أعدت حكومتكم لإيقاف هذا التزيف؟ شكراً.

السيد الرئيس:

ثاني سؤال في الموضوع لفريق العدالة والتنمية.

محضر الجلسة رقم 199

التاريخ: الثلاثاء 09 جادى الأولى 1440هـ (15 يناير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإثنان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة في شأن موضوعين اثنين:

الموضوع الأول: "السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصاً في العالم القروي"؛

الموضوع الثاني: "الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وثمان قدرات القطاع الفلاحي".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على بركة الله نعلن عن افتتاح الجلسة.

الجلسة التي تنعقد عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والتي ستخصص لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة في شأن موضوعين اثنين:

- الأول يتعلق بالسياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصاً في العالم القروي؛

- والموضوع الثاني مرتبط بالجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وثمان قدرات القطاع الفلاحي.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

بالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء

15 يناير 2019 فهي كالتالي:

المستشار السيد علي العسري:

السيد رئيس الحكومة المحترم، نسألكم عن استراتيجيه الحكومة في محاربة الهشاشة والفقر بالعالم القروي؟
شكرا.

السيد الرئيس:

السؤال الثالث للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن البدائل المقترحة لبلورة سياسة عمومية قادرة على مواجهة الفقر والهشاشة بالعالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رابع سؤال في المحور للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الوهاب بلقيع:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء

أيما أعضاء مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

اروتتبرك أسكاس أمباركي أرثمتنا باش أداغداووت السياسات الحكومة تجاه العالم القروي، البرنامج الوطني لعالم الطرق ولكافة البرامج اللي توجه ملكنن تماكيس تنسكرون دما نتيجة أكان؟
شكرا.

السيد الرئيس:

السؤال الخامس لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي الإجراءات الاجتماعية التي اتخذت الحكومة والتي ستتخذها من أجل محاربة الفقر والهشاشة، خصوصا بالعالم القروي؟

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال ما قبل الأخير في هذا المحور لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

هل تتقاسمون نفس التعريف للفقر مع وزيركم، التي تعتبر أن من يمتلك 20 درهم في اليوم ليس فقيرا؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

آخر سؤال للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو أو السي عدي شجري، أحدهما السي عبد اللطيف تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

هل سياستكم في معالجة إشكاليات العالم القروي تعتبر سياسة عمومية موسمية أو سياسة عمومية دائمة؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للإجابة على للأسئلة اللي استمعنا لها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

أشكر الفرق التي تفضلت بطرح هذا السؤال، الذي يتعلق بالسياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة وخصوصا في العالم القروي.

وأنا بغيت في البداية نأكد مرة أخرى، كما أكدت في واحد مجموعة بالمناسبات سابقة، على أن محاربة الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية هي أولوية من أولويات الحكومة، التي عملت على ترجمتها عمليا وواقعا من خلال عدد من البرامج ومن خلال عدد المقترحات والإجراءات.

ديال برنامج "تيسير" هو استجابة لحاجة ولطلب ولانتظارات ديال عدد من الجماعات القروية وعدد من الآباء والأمهات في العالم القروي عن طريق الفقر من واحد الميزانية ديال 600 مليون إلى مليار و100 مليون، وعدد المستفيدين من 700 ألف طفل تقريبا إلى 2 مليون و100 ألف طفل، وهذه قفزة كبيرة، والسبب في هاذ الزيادة الكبيرة هو أن عدد الجماعات التي ستستفيد من هاذ البرنامج سيتضاعف، من قبل كان الاستهداف الجغرافي كما تعرفون، الآن انتقلنا من الاستهداف الجغرافي إلى الاستهداف الاجتماعي، بمعنى أن جميع الفئات المحتاجة فعلا إلى هاذ الدعم ديال برنامج "تيسير" في العالم القروي كلها ستستفيد من برنامج "تيسير" ابتداء من هاذ يناير، وأيضا في الابتدائي وفي الإعدادي، جميع الجماعات سواء كانت في العالم الحضري أو في العالم القروي.

ثانيا، مواصلة تنفيذ المبادرة الملكية السامية "مليون محفظة"، واللي 64% من الأطفال اللي كيستندو هما في العالم القروي، في الوسط القروي، وأيضا هذه السنة في الميزانية ديال 2019 زدنا بشكل كبير في ميزانيات الداخليات والمطاعم المدرسية، وأيضا النقل المدرسي، وهذا سيؤدي إلى ما يقرب من مليون و25 ألف مستفيد، طفل سيستفيد من هذا الإطعام المدرسي ومن الداخليات أو من هها معا في هذه السنة، زيادة 80 ألف تلميذ سنة 2019.

التعليم التدريجي للتعليم الأولي حتى هو آلية من آليات محاربة الفقر والهشاشة، تبين بأن الأطفال اللي ما دوزوش التعليم الأولي كتكون عندهم صعوبات في الدراسة ديالهم وكتكون نسبة الهدر المدرسي عندهم كبيرة، ونسبة التكرار في الأقسام كبيرة، فلذلك هناك برنامج أعلن عنه للتعميم التدريجي للتعليم الأولي، والجزء الكبير منه غادي يشمل العالم القروي، وهاذ السنة 4000 قسم جديد، إما تم إصلاح هذه الأقسام أو بناؤها بشراكة مع عدد من الشركاء الآخرين، وهذا يشمل بالخصوص التعليم الأولي، 4000 قسم تقريبا 100 ألف طفل أغلبهم في العالم القروي اللي غيستافدو من هاذ الخدمة، هذا في مجال التعليم.

في مجال الصحة، عدد من الإجراءات تدارت، أول إجراء هو الزيادة في ميزانية وزارة الصحة، اللي غادي ترتفع هاذ العام ل 28 مليار درهم، بطبيعة الحال خاصنا باقي نزيدو، وغنزيدو في السنوات المقبلة تدريجيا سنة بعد سنة، ولكن الأهم فيه هو العمل على تجويد وتوسيع التغطية الصحية الأساسية.

هناك اشتغال حثيث على إصلاح منظومة نظام المساعدة الطبية الراميد، اللي هو موجه أساسا للفئات الفقيرة والهشة وإن كان من دبا من هاذ السنة تزدت الميزانية ديالو مليار و600 مليون درهم، زيادة تقريبا 300 مليون درهم غير فهاذ الميزانية ديال 2019 باش نستاجبو للطلب المتزايد، ولكن إصلاح المنظومة هو الأساس وهذا نشغل عليه حاليا. ولكن أيضا كان هناك تسهيل وتيسير شروط استفادة الطلبة من

لكن الحد من الفقر ومن الهشاشة هو مسلسل طويل. طبيعي، جميع الحكومات السابقة كلها دارت في البرنامج ديالها الحد من الفقر والهشاشة، لما أتينا نحن ووجدنا فقر مع هشاشة دليل على أن كانت هناك جهود ولكن لم تكن كافية، لأن الأسباب والإشكالات التي تؤدي إلى هاذ الهشاشة معقدة ومتداخلة، وقد حرصت الحكومة من خلال قانون المالية ل 2018 وقانون المالية لسنة 2019، والذي صادق عليه البرلمان أخيرا باستمرار، حرصت على إدراج حزمة من الإجراءات الهادفة إلى مواصلة هاذ المحاربة ديال الفقر والهشاشة، وإلى دعم القطاعات الاجتماعية من جهة والبرامج الاجتماعية من جهة أخرى وفق رؤية منسجمة، متكاملة، ورغم ذلك أطلقت الحكومة واحد الدراسات، ومن بعد دارت مناظرة خاصة بالحماية الاجتماعية، لنعرف ما هي مظاهر النقص، وأين يجب أن نشغل على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل وليس فقط على المدى القصير.

وأنترق إلى عدد من الإجراءات والبرامج والسياسات في هذا المجال، وهي تهم مختلف القطاعات الحكومية، بطبيعة الحال بعض الأسئلة تمشي لمحاربة الفقر والهشاشة عموما، بعض الأسئلة كتركز على العالم القروي، فلذلك أنا غادي تقارهم بجوج في نفس الوقت.

أول شيء، لاشك أن أكبر آلية لمحاربة الفقر والهشاشة هو تطوير وتجويد وتوسيع وتعميم خدمات التعليم والصحة، بوصفها هي الأمور التي تستنزف أكثر ميزانيات الأسر في المغرب وفي غير المغرب، وإلى استطعنا نوفرو خدمات جيدة في التعليم وخدمات جيدة في الصحة لأوسع الفئات ديال المواطنين والمواطنين، فهاذ غادي يؤدي إلى تقليص الفقر والهشاشة تلقائيا.

ولذلك اهتمنا كثيرا بالتعليم وبالصحة في هاذ المرحلة، في هاذ السنتين تقريبا سنتين قل شهرين التي عين فيها رئيس الحكومة، ومع هذه الحكومة المحترمة.

في مجال التعليم، كما تعرفون، رفعنا الميزانية المخصصة للتعليم باستمرار سنة بعد سنة، لتصل هذه السنة إلى 68 مليار درهم، وهذه الزيادة جزء منها مخصص للموارد البشرية، وجزء منها مخصص لتوزيع العرض المدرسي، وجزء منها مخصص للدعم الاجتماعي للتدريس، وهذا كل شيء مهم جدا.

أولا، على مستوى تعزيز العرض التربوي: عدد المدارس والمؤسسات التعليمية الجديدة يرتفع سنة بعد سنة، وخصوصا في العالم القروي، ولكن بالأخص البعد الاجتماعي هذه السنة تزدت 56 داخلية جديدة على الموسم الماضي وأغلبها في العالم القروي.

وعلى مستوى الدعم الاجتماعي، وهذا هو المهم في مجال دائما التعليم، البرامج الاجتماعية المخصصة للتعليم كلها زادت في الميزانية ديال هاذ السنة، وبالتالي غادي تستطع توسع الخدمات ديالها لأوسع الفئات وخصوصا في العالم القروي.

فأتم تعرفون برنامج "تيسير" حضرنا عليه هنا من قبل، غير توسيع

المستفيدون منه يرتفع سنة بعد سنة، ونحن إن شاء الله عندنا في البرنامج كهدف أنه سنة 2019 أن نتجاوز 150000 مستفيد، الآن قربنا من 100000 مستفيد، ومعها هناك البرامج النشيطة للتشغيل التي حاولنا كلها أن نطورها، وقوانين المالية الماضية ستخطو على عدد من الإجراءات لتطويرها عن طريق تسهيل وتبسيط المساطر إليها، وهذا بتوفير أقصى ما يمكن من الإجراءات وخصوصا التمويل فيها.

ولهذا وضعت كأهداف تقريبا إدماج 100000 مستفيد في برنامج إدماج، وأيضا عدد من الأهداف فيما يخص البرامج الأخرى وأتم تعرفون هناك برامج تحفيز وبرامج تأهيل وغيرها من البرامج.

ثالثا، وهذا أيضا جزء مهم جدا، لأن واحا نديرو هاذ البرامج كلها لابد من برامج أخرى تتوجه إلى الفئات الفقيرة والهشة مباشرة، وهو البرامج الاجتماعية، دعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكومتها وضمان البرامج الاجتماعية كثيرة، أذكر منها بالخصوص:

1- المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي بعد التقييم تبين من المرحلة الأولى والثانية كانت إيجابية الحمد لله، خرجت العديد من الفقر والهشاشة، راه فين ما مشيتو المدن الصغرى وبعض القرى، غتلقاو عدد من التعاونيات عندها أنشطة مدرة للدخل، فيها عدد من النساء ربما تتلقى الجمعية التي فيها أو تعاونية التي فيها بضع عشرات من النساء التي خرجو من الفقر والهشاشة عن طريق هذه الأنشطة المدرة للدخل، وهذا شيء مهم جدا، وتأخذ هذه الأنشطة بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية في كل منطقة منطقة وفي كل قرية قرية.

وهاذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي أطلقتها صاحب الجلالة حفظه الله في شتنبر الماضي، وهي تهم سنة 2019 إلى سنة 2023، وستستفيد من غلاف مالي أدمج في الميزانية ديال 2019 التي صادقتو عليها، قدره 18 مليار درهم، سيخصص بالخصوص لما يلي:

أولا، برنامج تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية حتى هو غادي يدخل، هاذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع متدخلين آخرين بطبيعة الحال في إطار شركات في مستوى البنيات التحتية، والتي تهم الصحة والتعليم والتزويد بالماء الشروب والكهربة القروية، بالإضافة إلى إنجاز الطرق والمسالك القروية؛

ثانيا، برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشة، وهادي غتكون فيه تدخلات خاصة بعدد من الأشخاص التي عندهم الوضعية هشة؛

ثالثا، برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، وهذا لأول مرة غادي يدخل الإدماج الاقتصادي للشباب بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو يهدف إلى توفير الدخل وخلق فرص عمل للشباب، دعم التكوين، المواكبة بالنسبة لإدماج المقاولين وحاملي المشاريع، تيسير الإدماج الاقتصادي الاجتماعي للشباب وغيرها؛

رابعا، دائما في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الدعم الموجه للتنمية

التأمين الإجباري على المرض، وهذا غادي يخلي عدد الطلبة المستفيدين غادي يقفز من 30000 ل 120000 ولا 130000 تقريبا، بسبب التبسيط ديال الإجراءات ورقمتها وتسهيل انخراطهم فيها فقط مجرد التسجيل في الكلية.

وهذا بطبيعة الحال كيحارب حتى هو الفقر والهشاشة وسط هؤلاء الطلبة، وهذا يعني جميع الطلبة التي ما عندهومش شي تغطية صحية مع الآباء ديالهم والأمهات ديالهم والأسر ديالهم، وأيضا جزء كبير منهم كيم الناس التي غادي يجيو من العالم القروي.

هناك أيضا العمل على تنزيل مقتضيات القانون 98.15 الخاص بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للفئة ديال المهنيين غير الأجراء والعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة، وهذا بدأت المشاورات مع عدد من المهن، نتمناو إن شاء الله جزء من هاذ المهن الحرة المنظمة أن تدخل النظام سنة 2019، وسيبدأ توسيع النظام تدريجيا تدريجيا.

بطبيعة الحال، احنا كنعولو على هاذ توسيع التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة لهذه الفئة المهمة جدا، التي غادي يكون فيها التجار وغيكون فيها الحرفيين وغيكون فيها الصناع التقليديين وغيكون فيها عدد من الناس التي هما أيضا يمكن أن يعيشوا نوعا من أنواع الهشاشة في فترة من فترات عمرهم على الرغم من أن عندهم شغل وعمل معين، ويقدر عدد المستهدفين ب 4 دالمليون و400 ألف محني، وإلى دخلنا الأسر ديالهم والناس المستفيدين معهم غادي نصلو حتى ل 11 مليون شخص، ونظن بأن هذه من أكبر الآليات لمحاربة الفقر والهشاشة، التعليم والصحة.

معشر السيدات والسادة المستشارين والبرلمانيين،

المحور الثاني هو محور دعم التشغيل، باعتباره مدخل أساسي لمحاربة الفقر والهشاشة، فالتشغيل هو الفضاء الواسع الذي يفضي بالإنسان إلى العيش الكريم، هو أحسن طريقة باش الإنسان يوفر لراسو واحد المدخول محترم وأيضا دائم ويخرجه من الهشاشة ومن الفقر.

ومن هنا كان هناك اهتمام الحكومة أيضا في إطار الشراكة مع عدد من الجهات والجمعيات، جمعية جهات المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب بالخصوص، ومع جهات شريكة أخرى على تدقيق الإستراتيجية الوطنية للتشغيل أولا، ثانيا على توقيع اتفاقيات مع جميع الجهات لإعطاء أهمية للتشغيل على المستوى الجهوي وتكثيف جميع البرامج ديال التشغيل للجهات، لأنه لا يمكن للتشغيل من حيث الإستراتيجية أن يتم مركزيا، ضروري خاص الجهات مع جميع المتدخلين على مستوى كل جهة أن يكون هناك تنسيق لتكثيف البرامج مع الحاجيات ديال التشغيل والقدرات ديال كل جهة جهة، والأنشطة الاقتصادية الموجودة في كل جهة جهة، ولكل جهة خصوصياتها في هذا المجال.

هناك أيضا دعم البعد الجهوي للتشغيل وهاذ الشيء تدارت فيه اتفاقيات، وبالوزارة مع ذلك هناك تطوير لبرنامج "المقاول الذاتي"

فلذلك تدارت واحد مناظرة خاصة بالرعاية السامية لجلالة الملك لدراسة هذه المنظومة ديال الحماية الاجتماعية والبرامج ديال الحماية الاجتماعية، دراسة الالتقائية فيما بينها، دراسة الاستهداف ديال هذه البرامج، دراسة ما هي الأساليب التي يمكن أن تكون هذه البرامج فعالة أكثر في محاربة الفقر والهشاشة.

وبالتالي خرجت المناظرة بعدد من التوصيات، ونحن بصدد دراستها لإدماجها في برنامج عمل سنة 2019-2020-2021 كي نحاول أن نرفع نجاعة هذه البرامج الاجتماعية، ولكن لا بد أن أقول هنا بأن أهم إجراء في هاذ الاتجاه هو إعداد مشروع قانون خاص بإحداث سجل اجتماعي موحد، يعد بمثابة قاعدة تضم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمسجلين، ويمكن من تحديد الأشخاص المؤهلين ليستفيدوا من هذه البرامج، لأن إلى ما عندناش هاذ السجل الاجتماعي موحد ودقيق، مركزي وواضح اللي يمكن نستفدو منو يمكن جزء من هاذ التمويلات ديال هاذ البرامج أن تذهب إلى أناس لا يستحقونه فعلا، نتيجة إما الخطأ إما نتيجة أسباب أخرى، ودائما أقول بأنه حسب بعض الإحصائيات 10% تقريبا من الناس اللي تيستافدو من برنامج نظام المساعدة الطبية الراميد لا يستحقون فعلا الاستفادة منه، وهاذ الشيء ما يمكن يكون إلا عن طريق واحد النظام ديال الاستهداف الدقيق، وإن شاء الله، سنعمل في الأشهر المقبلة ربما 3 أو 4 أشهر المقبلة نجيبو هاذ المشروع ديال القانون ديال إحداث السجل الاجتماعي الموحد، هو اللي غادي يدخل المنظومة الاجتماعية كلها في واحد العهد جديد ديال النجاعة والحكمة الجيدة. إذن سنعمل على إحالته في القريب.

رابعا: المحور الرابع هو تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين.

وكما أقول دائما في هاذ المشروع ديال قانون المالية أعطانا واحد الإشارة كيف تفكر الحكومة، درنا مساهمة تضامنية على الشركات الكبرى اللي الأرباح ديالها تتفوق 40 مليون درهم، وهاذيك هي اللي وجهناها للبرامج الاجتماعية ليعطي الغني ويأخذ الفقير، هذه هي فكرة التضامن الاجتماعي اللي غادي طورها تدريجيا، في الحقيقة النظام الضريبي كله مبني على هاذ الآلية ديال التضامن الاجتماعي.

وفي هذا المجال هناك عدد من البرامج والسياسات العمومية بدأت من السنة الماضية ووضعت، وهي برامج إما الخطة الحكومية للمساواة اللي (إكرام 2)، التي صودق عليها وبدأ التنزيل ديالها، وإما السياسة العمومية المندجة لحماية الطفولة، والتي نحن في وسط 2015/2025، أو لا السياسة العمومية المندجة للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة، واللي فيه عدد من التدابير موجهة لهاذا الأشخاص في وضعية إعاقة، ومن بينها، غير باش نعطي بعض الأمثلة، مثلا توسعت الميزانية ديال اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، وأصبح عدد المستفيدين تيقفز سنة بعد سنة، وهذا شيء مهم جدا، تحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية

البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال تركيز تدخلات المبادرة على تنمية الطفولة المبكرة، محور الطفولة والشباب، ومن هنا ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2019 فيما يخص تعميم التعليم الأولي أيضا بشراكة مع الجهات المتدخلة وخصوصا وزارة التعليم.

إذن كما قلنا في الميزانية ديال هذه السنة ترصد مليار و800 مليون درهم من الميزانية العامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكلها ستذهب لمحاربة الفقر والهشاشة ولتحسين الدخل ديال المواطنين من هذا النوع هذا، وأغلبها سيذهب إلى العالم القروي.

مواصلة تفعيل نظام المساعدة الطبية (راميد) تحدثت عليه.

الاستمرار في برنامج دعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة الحاضنات لأطفالهن وتطوير هذا البرنامج، بحيث هذا البرنامج يشكل 15% من المخصصات السنوية لصندوق التماسك الاجتماعي، وقد بلغ عدد الأرامل إلى 91000 أرملة حاضرة، راه قفزنا في 3 سنوات فقط من أقل من 60000 إلى 91000، يعني تزداد ب 50% لأكثر من 156000 يتيم وبتيمة، وهذا برنامج عملي واقعي مفيد لهؤلاء الأطفال ولأمهاتهم، وخصوصا في العالم القروي، وهو آلية من آليات محاربة الفقر والهشاشة.

مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي، حيث بلغ عدد المستفيدات من الصندوق إلى غاية متم شهر غشت 2018 ما مجموعه 21000 مستفيدة، بغلاف مالي قدره 220 مليون درهم، لكن - كما تعرفون - هذه البرامج كلها اللي في هذا الصندوق كلها تطورت اليوم اللي يمكن لها تستفيد أكثر من الخدمات ديالو وخصص له أيضا في الميزانية ديال 2019، 160 مليون درهم.

تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل هذا أيضا برنامج جديد انطلق سنة 2015 يعني برنامج جديد، طالما انتظرتة وانتظرتة الشغيلة انطلق سنة 2015، استفدو منه لحد الساعة 38000 شخص، وهناك نقاش بطبيعة الحال تعرض واحد المقترح من الحكومة في المجلس الإداري ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) وهناك الآن نقاش كيف يمكن تطوير هذا البرنامج حتى يستفيد منه أكبر قدر ممكن من العمال الذين يفقدون شغلهم أثناء فقدانهم للشغل، وهذا التعويض على فقدان الشغل هو أيضا آلية من آليات مقاومة الهشاشة، وخصوصا عند فقدان الشغل، وبطبيعة الحال احنا واعمين بضرورة تطوير هذا النظام كي يستطيع أن يستجيب أكثر للطلبات وللحاجيات، وطبيعي دائما واحد البرنامج إذا بدا كيدا صغير ثم يتطور ويكبر تدريجيا؛

سادسا، وهذا هو المهم أيضا هو تطوير وتحسين حكامه برامج الحماية الاجتماعية، احنا واعمين بهذه البرامج، احنا 139 برنامج تقريبا اللي كايين، حضرت على أهم هذه البرامج واللي تراكت على مدى عقدين من الزمن تقريبا.

اهتمام كبير لهذا الفلاحة التضامنية، وهذا النوع من الفلاحة مهم بالأساس المناطق الفقيرة مثل الجبال، الواحات، السهول شبه الجافة والجافة، حيث يتواجد عدد كبير من الفلاحة الصغار والمتوسطين الذين لا يتوفرون عادة على واحد القدرة استثمارية كفيلا بتحسين الدخل والاندماج في اقتصاد السوق، ومن هنا تدارت عدد من المشاريع، وهذا المشاريع إما مشاريع كنسعى مشاريع الاستبدال، يعني نستبدل الزراعات الحالية بأخرى ملائمة للأراضي أو للمناخ في مناطق معينة، ويمكن تكون عندها قيمة مضافة أحسن بالنسبة لهؤلاء الفلاحين، وهذا الشيء تدار فيه واحد الجزء كبير، كيتوزع عدد لهذا الزراعات.

ثانيا، مشاريع التكثيف، عملية التكثيف لتحسين مردودية الزراعات الموجودة، واحد كيزرع واحد منتج فلاحي هو يلائم البيئة، ولكن خاصنا نظورو القدرات ديالو هو عن طريق المواكبة، عن طريق التعليم أو التدريب أو نظورو الوسائل اللي كيستعمل باش يمكن يستثمر أكثر الأرض ديالو ويخرج منتج أحسن، تحسين المردودية بالنسبة لهؤلاء الفلاحة.

ثالثا، تنوع الأنشطة والمنتجات المحلية حسب المؤهلات الطبيعية لكل منطقة ودمج العمليات الأفقية وخصوصا الاقتصاد في مياه الري، كما تعرفون البرنامج ديال هاذ الدعم، الاقتصاد في مياه الري واسع جدا، التكيف مع التقلبات المناخية وغيره من البرامج.

وقد تم إلى غاية الآن إطلاق 911 مشروع للدعامة الثانية، اللي هي ديال المخطط، تم جميع جهات المملكة وجميع سلاسل الإنتاج النباتية والحيوانية، باستثمار إجمالي قدره 21 مليار درهم لفائدة 779 ألف فلاح مستفيد على الأقل منذ انطلاق المخطط، وساهمت هذه المشاريع في خلق 66 مليون يوم عمل، ومن المتوقع أن تصل فرص الشغل المحدثة خلال مرحلة الإنتاج القصوى إلى 29 مليون عمل سنويا، ونظن بأن الفلاحة التضامنية هي من أكبر الآليات لمحاربة الفقر والهشاشة، وخصوصا في المناطق البعيدة.

بطبيعة الحال لا بد أن تأتي، خامسا، إلى تنفيذ البرامج الموجهة خاصة للعالم القروي وخصوصا:

أولا، تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي، هذا برنامج انطلق سنة 2017 عمليا، وهو برنامج سنة بعد سنة كيتطور، والبرامج ديالو ما كنداروش مركزيا كتدار جهويا، وإقليميا ومحليا، تما فين كنصاوب البرامج. مركزيا غير كيتصادق عليها باش التمويل المركزي اللي كين، والتمويل المركزي جزء من التمويل (40% من الجهات).

وأياها هناك شركاء آخرين الذين يشاركون في هذا التمويل، 40% من المجالس الجهوية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حتى هي كتنسأهم في التمويل، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كينسأهم ب 5% من التمويل، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كينسأهم ب 47% من التمويل.

إعاقه، وهذا عن طريق الشركات مع الجمعيات، والتي تمولها الحكومة والآن يستفيد منه تقريبا سنة 2018، 12000 طفل مستفيد من هذه البرامج الأطفال ذوي الإعاقه الذين يحتاجون إلى الدعم للمدرس، إحداث مراكز الاستقبال والتوجيه الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقه، وتأسس لهذا وأحدث 65 مركز على صعيد 60 إقليم، يستفيد من خدمات حوالي 44000 شخص في وضعية إعاقه بكلفة تصل إلى 35 مليون درهم.

وهناك أيضا تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل بالنسبة لهؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقه الذين يرغبون في إنشاء مشاريع مدرة للدخل بدعم يصل إلى 60000 درهم تقريبا كحد أقصى لكل شخص وفي حدود 200000 درهم للمشروع الجماعي.

وقد بلغ عدد المشاريع المدعومة أكثر من 1000 مشروع لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقه بمبلغ إجمالي يفوق 42 مليون درهم، وهذا هو أكبر مدخل من مداخل محاربة الفقر والهشاشة، هو مساعدة أي كان ليستطيع أن ينشئ إما مقاوله ذاتية وإما عملا أو نشاطا مدرا للدخل.

وأخيرا من طبيعة الحال الاهتمام بالتشغيل أو التوظيف ديال الأشخاص في وضعية إعاقه، وأتم رأيتم بأنه هذه السنة لأول مرة لسنة 2018 أجريت أول مباراة موحدة للتباري حول 50 منصب موزعة على 17 قطاع وزاري جمعها، وبما أن قانون المالية ما كانش كيمكنا هاذ الجمع، ولكن الآن في قانون المالية الجديد راه يمكنا أكثر من أن نرفع وثيرة هاذ المباراة المشتركة بالنسبة للأشخاص المعاقين دون الإخلال ب 7% التي يقون يتبارون عليها فيما يخص المباريات العامة.

وأياها هناك تعزيز أدوار مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وهاذ المؤسسات كتلعب واحد الدور كبير بالنسبة لعدد من الأشخاص اللي في وضعية الفقر أو الهشاشة، أو الانقطاع الإجتماعي أو الصعوبات الاجتماعية، وبالتالي قمنا أولا بإصلاح النظام القانوني للمؤسسات الرعاية الاجتماعية لمواصلة هذه المؤسسات باش تضطلع بدورها المحوري في مساعدة الأشخاص في وضعية صعبة، وصدر المنشور بعد المصادقة عليه في البرلمان في أبريل 2018 الماضي.

وأياها هناك إعداد مشروع قانون يتعلق بالعاملين الاجتماعيين، وهاذ العاملين الاجتماعيين إلى ولو عندنا غادي يولي عندنا القدرة لمساعدة هاذ الأشخاص أكبر من قبل عاملين متخصصين في الدعم ديال الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية الاجتماعية، إعداد منهجية مشروع مؤسسة ومواكبة هاذ المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية الموجودة في بلادنا.

وللإشارة حسب القانون يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المرخص لها أكثر من 1100 مؤسسة بجميع تراب المملكة، بطاقة استيعابية تزيد على 100 ألف مستفيدة ومستفيد.

هناك لا بد أن أشير أيضا إلى الفلاحة التضامنية في العالم القروي ودورها في محاربة الفقر والهشاشة، ذلك أنه مخطط المغرب الأخضر أعطى

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات المحترمت،

السادة الوزراء الأفاضل المحترمين،

أخواتي إخواني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وأنا أستمع وحاولت أن آخذ بعض النقاط حتى أتمكن من التجاوب معكم، غير أنني لم أوفق في كتابة وتدوين شيء يذكر، أستطيع أن أجاوب معكم فيه، ماذا قلتم؟

وقبل أن أبدأ تدخلني باسم الفريق الاستقلالي لا بد وحتى لا أغفل أن أهنئ جميع المغاربة بالسنة الأمازيغية الجديدة لتكون سنة يمن وتيسير ومباركة على جميع المغاربة وعلى الشعب المغربي كافة وعلى رأسهم قائد هذا البلد جلالة الملك نصره الله.

أنا أتمنى كيف بدأ حزب الاستقلال بالاحتفال بهذه السنة الأمازيغية أن تجتهد حكومتكم السيد رئيس الحكومة لأن يكون اليوم الأمازيغي أو بداية السنة الأمازيغية يوم عطلة، فهذا مطلب استقلالي بدأ به حزب الاستقلال، وأتمنى أن تعملوا أو تجتهدوا في تنفيذه وما عندني من حتى شيء.. هذا راه كظن أن الأمور غتكون مزبانية، شأنها على غرار باقي الاحتفال بالسنة الهجرية والسنة الميلادية.

أعود إليكم إلى السؤال والهشاشة في العالم القروي السيد رئيس الحكومة المحترم، هذه الهشاشة راه أولا "هشاشة" كلمة قديمة، كنتمى أن العالم القروي راه غني، غني بمقوماته، بثقافته وبتاريخه وبالكمالات اللي موجودة فيه، وقلت لأستمر أن جيتو السيد رئيس الحكومة قتلونا أشياء راه ما كايين والو من ذيك الشيء اللي كتقولو، ما فهمنا والو. كنا كنتمناو تقولو لنا حبس هذه المرة غادي نوفر الماء، وراه احنا مقبلين على فصل الصيف دبا الصيف جاي واحنايا اليوم تنقلبو على الماء السيد الوزير، الله يرحمنا بالشتا.

كهنضرو لي على التشغيل، أضمن تشغيل في العالم القروي السيد الرئيس؟ أضمن تشغيل عندنا؟ راه درنا شوية ديال الزيتون بقينا كتطلبو الله غير يجبو يخلومهم راه ما لقبنا اللي يشره، الزيت راه ب 500 و ب 400، درنا الحوامض راه بقات غير تتلف، فين غادي نخدموهم؟ وكنتقول لي التعويض عن فقدان الشغل، والسيد وزير الشغل معنا فين هو هذا الشغل؟ فين الشغل في العالم القروي؟ ما لقبناش حتى فين نمشيو،

إذن هذا هو، وقد تحدثنا منذ قليل عن أن هاذ البرنامج الغلاف المالي المخصص للتدخلات ديالو واللي صادقتو عليه في البرلمان برسم سنة 2019 وتصادق عليه في الميزانية هو 7 مليار و410 مليون درهم، موزع بين مساهمة مختلف الشركاء، وإن شاء الله هاذ البرنامج معول أن يساهم في تقليص الفقر المحلي اللي فيه المعايير ديالو كلها، التعليم والصحة والكهرباء والماء الشروب وفك العزلة يعني الطرق.

بطبيعة الحال هناك برنامج آخر هو برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة اللي هو برنامج خاص 2018-2021، فيه عدد من المكونات، وإن شاء الله معول على هاذ البرنامج أن يمكن ساكنة العالم القروي باش يتكثف في مراكز صاعدة باش يكون فيه الخدمات، ما يمكنش نديرو تطهير السائل وتوفير مياه الشرب وتوفير الكهرباء بطريقة مريحة إلا إذا كانت هناك مراكز، ولذلك ستدعم هذه المراكز الصاعدة.

إذن، معشر الأخوات والإخوان، هذه أهم المحاور التي اشتغلت عليها الحكومة، بطبيعة الحال فيها كثير من التفاصيل يمكن أن نرجع إليها، لكن هذه المحاور والتي جميع هاته البرامج دعمت في ميزانية 2018 وأعيد تدعيمها ورفع ميزانيتها في القانون المالي 2019، هذه البرامج كلها تهدف كليا أو جزئيا لمحاربة الفقر ومحاربة الإقصاء الاجتماعي ومحاربة الهشاشة والاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين.

وإن شاء الله احنا عندنا بطبيعة الحال بالموازاة معه هناك جهود أخرى لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تهم تحسين نجاعة الاقتصاد الوطني، تحسين مناخ الأعمال، دعم الاستثمار، لأن هاذ المداخل حتى هي ضرورية، فهي تخلق فرص الشغل الاستثمار، كندعم المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي هي أيضا آلية من آليات مكافحة الفقر والهشاشة.

وأريد أن أقول بأن احنا عندنا كل الإرادة باش نمشيو فهاذ الاتجاه، وبتبيعة الحال إلى كايين شيء فكرة ولا شيء إضافة ولا شيء اقتراح ما كايين حتى شيء مشكل، هذه البرامج التي تحدثت عنها بعضها بدأ في الحكومات السابقة وبعضها حديث، وبتبيعة الحال فين ما كان شيء برنامج ميزان احنا كنجيو وكهنيو اللي بداوه النهار الأول وكنتولو ليهم احنا غنطورو هاذ البرنامج ونطورو الحكامة ديالو ونسطو المساطر ديالو ونسهلو للمواطنين يستافدو منه، وإن شاء الله التغيرات الهيكلية اللي غتوقع في الحماية الاجتماعية في المستقبل في السنين المقبلتين ستمكن من محاربة الفقر والهشاشة أكثر بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

نتقل الآن إلى سمحتو للتعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل في هاذ الباب عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية،

فيه غير 5 مليار في حين عندكم 55 مليار، كظن الجانب الاقتصادي غيتولاه سي قيوح نيابة عن الفريق.

شكرا السيد رئيس الحكومة، وهاذ المرة غادي نجي نفوت ونقولو العام زين غير باش تبقي لي على خاطرک وما تفلقش، لأن تنقول لك الواقع، وهاذي نصيحة، و"الدين النصيحة" السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، والمستشارون المحترمون،

نحن من باب الإنصاف لن نجمال ولن نتعامل لن نرى نصف الكأس المملوء ولن نرى نصف الكأس الفارغ فقط، يشرفني أن أتناول الكلمة بلسان قروي وباسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين لمناقشة هذا الموضوع الهام لمساءلة وتقييم ما تم ويتم تقديمه للعالم القروي في إطار محاربة الهشاشة والفقير اللذين يعتبران من تجليات الفوارق الاجتماعية والمجالية ببلادنا التي نحن حكومة وبرلمانا وشعبا ومواطنين باندثارها أو على الأقل بنقصها وتراجعها.

السيد رئيس الحكومة،

نود بداية أن ننوه بالمشايخ والبرامج التنموية الموجهة للعالم القروي خلال السنوات الأخيرة، والتي حققت تقدما مقدرًا في البنيات التحتية الأساسية، كبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالجمال القروي، الذي شمل إطلاق عملية فك العزلة وتحسين الشبكة الطرقية وتزويد الساكنة بالماء وتعميم الكهرباء.

وإنها لفرصة تتوجه فيها بالشكر لحكومتمكم ونيابة عن المستفيدين على مبادرة تعميم برنامج "تيسير" على العالم القروي، لدعم التمدن ومجارية الهدر المدرسي كنعبير على أنكم فعلا حكومة إنصت، فهذا المطلب طالما تردد في هذه القبة وفي غرفتي البرلمان، وشكل حلما للساكنة المحرومة منه.

تنويه وشكر يصل باقي المشايخ والبرامج والمبادرات الاجتماعية الأخرى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر والهشاشة في الوسط القروي، وبرنامج "مليون محفظة" وبرنامج "دعم الأمل والأشخاص في وضعية إعاقة" وتوسيع الإسكان بالداخليات ودور الطالب والطالبة، وإننا لنتطلع إلى مزيد من الجهد لاستئصال الهشاشة والفقير بالعالم القروي.

المسالك الطرقية منعدمة السيد الوزير، الكهوية ديال العالم القروي اجتهاد ديالكم كبير جدا، درقي واحد المجهود ولكن راه مازال ناقص. الماء الناس تتشد الرحال. كنا شمال هادي كنشدهو الرحال للبيت الأقصى ولملكة دبا غادي نبقاو نشدهو الرحال للعيون والبيور باش نلقبو على الماء، نقتاتو احنا وفتقات الدواب ديالنا.

إذن هاذ الشئ السيد الوزير الله يجازيك بخير راه ما فهمنا والو، كنتقول لي التعليم هو الأساس، تجويد وتعميم التعليم واش درقي لي برنامج "تيسير" "مليون محفظة"، واش "بتيسير" غادي نصلحو التعليم؟ فين هي المدارس الجماعية؟ قبل ما ندير المدارس الجماعية، فين هي المسالك الطرقية باش يوصلو هاذ الناس، أنا عاد نهار الأحد وأنا في تاهلة، تاهلة كين الوعر والله ما تقدر نمشي بطومويلتي، وفيها مات واحد السارح في بويلان وطريق جميلة، نفتحو شئ ذكاء ديالنا ونديرو شئ حاجة ديال السياحة، باش تستفد البلاد، كين خيرات ومناظر فاتنة ما كيناش في العالم، تنظن ما لتقاوهاش في العالم المثل ديالها، ولكن منين ندوز لها ما كيناش نجتهدو نوفرو شئ حاجة جديدة لهذيك المناطق، راه ما بقى والو، الفلاحة راه دابا كلهم غادي يسمحو لنا في الأرض ويهبطو للمدينة، خاصنا نوجدو لهم فين غادي يكونو لأنهم في البادية راه ما كين دابا غير الفقر والموت، راه الفلاح الفقير غادي يجلي ولدو فقير وولدو ولدو غادي يبقى فقير وهنا تسميو التوريث الجيلي للفقير.

ما لقيناش شئ حاجة، تنظن كلامي ما يعجبكمش لأن خاصني نقول لكم العام زين، عطيويني شئ حاجة زينة نصفق معكم عليها ويصفق معنا هاذ المجلس كله، فين هو هاذ العناية بالعالم القروي؟ يمكن نعتبروه خزان الأصوات، كل مرة ندقو الطبول ونقولو صوتو. إيوا على من غادي يصوتو هاذ العالم القروي لأن هو ما كيناش.

أنا نتعرف الناس مات لهم الميت ونقول لك الدوار من دابا، الدوار ديالهم ما دفنش الميت لأن الواد خاصهم يميشيو حتى لإقليم آخر باش يرجعو ويدخلو يدفنو الميت ديالهم لأنه ما كيناش.

صلاة الجمعة توقفت لأن الواد، ونقول لك هاذ الشئ راه كين وما نذكرشاي الدواور لأنها يمكن الجماعات، جماعة عين معطوف، جماعة زراردة، جماعة أيت سغروشن، هاذو كلهم جماعات هاذ الشئ إلى هضرنا إقليم تازة تاوانات.

أرى لنا نهبطو للنواحي ديال الراشيدية ونهبطو لأفكو، ما كيناش حتى منين يدوزو الناس، أشنو درنا لهم؟ أشنو وفرنا لهم؟ مازال الآن خاصنا نعالجو ونجربو، نشكرو المبادرة ديال سيدنا اللي دار هذاك المستشفى المتنقل ديال القوات المسلحة الملكية، اللي راه كين تينقد الناس، إيوا اعطيني شئ معمل كين في البادية السيد الوزير.

تنظن أنني أنا استوفيت الوقت ديالي، وتنشوف أن هاذ الشئ راه ما غيكنشاي نوصلو حتى لذيك صندوق تأهيل العالم القروي راه ما صرفتو

تأكد من خلق الشغل وخلق الثروة، لذا وجب الإسراع بوضع إطار قانوني دقيق يحدد كيفية تدبير هذه الأراضي.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نوصي في فريقنا بضرورة تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره دعامة أساسية للتنمية المحلية وقاطرة لمحاربة الفقر، وعليه وهو ما يستوجب تسريع إنشاء المقاولات وإنعاش الشغل، وتأسيس التعاونيات ودعماها.

كما نوصي أيضا باعتماد المقاربة المحلية في وضع وتنفيذ المشاريع مع التأكد على أهمية المقاربة التشاركية في بلورة مختلف البرامج وتتبع تنفيذها، ونوصي أيضا بالاستثمار العمومي وتوزيعه وفق معايير منصفة مع التركيز على الأولويات الأساسية كالصحة والتعليم والتشغيل.

كما نوصي أيضا بابتكار آليات جديدة لتحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص في المناطق التي تتميز بمعدلات مرتفعة على مستوى الهاشاشة وعلى عدد العاطلين عن العمل، مع إعطاء الأولوية في التشغيل من خلال استثمارات اليد العاملة، لا بد من الإشارة إلى أن النموذج التنموي الذي ننشده ببلادنا الهادف إلى تحقيق تنمية حقيقية ومنصفة يستفيد منه كافة المغاربة لا يمكن بلوغه إلا دون إدراج العالم القروي في الدينامية التي تعرفها بلادنا في الوقت الراهن، وهو ما يقتضي استحضار البعد البشري في المشاريع والبرامج التنموية التي يتم إطلاقها على اعتبار أن الساكنة القروية تناهز 13.5 مليون نسمة، حسب آخر إحصاء، قصد مساعدته على الاقتراب من التقدم الذي عرفته حواضر المملكة، وحتى لا نبقي كوطن نسير بسرعتين مختلفتين، وهنا نقترح اعتماد مقاربات تفضيلية ضمن التمييز الإيجابي للعالم القروي وسأكنته يعمل بها خصوصا فيما يلي.

تحديد حصة الجماعات ذات الطابع القروي من الضريبة على القيمة المضافة؛

تعميم منحة التعليم العالي على كل طلبة العالم القروي على اعتبار أهمية المستوى التعليمي في الاندماج الاجتماعي ومحاربة الفقر والهاشاشة؛

تسعيرة الاستهلاك المنزلي والصناعي للماء والكهرباء والضرائب والرسوم المختلفة لتثبيت الساكنة القروية من جهة، وتشجيع الاستثمار في العالم القروي؛

توجيه أكبر قدر ممكن من الجهود الحكومي في القطاعات الاجتماعية، لا سيما التعليم والصحة للعالم القروي برصد موارد بشرية إضافية وكافية للتغلب على الخصائص المسجل والرفع من العرض الصحي والتعليمي؛

ضرورة توجيه السادة الولاة والعمال ومختلف السلطات المحلية قصد الرفع من وثيرة إنجاز برامج مشاريع برنامج صندوق التنمية القروية لما يعرفه من بطء في وثيرة إطلاق وإنجاز المشاريع رغم توفر الاعتمادات واستعجالية الحاجة لتلك المشاريع؛

أهمية إيجاد آلية مستعجلة لصيانة الرصيد الطرقي القروي غير المصنف

السيد رئيس الحكومة،

إن حديثنا عن البرامج والمنجزات لا يتعارض أبدا في إطار التقييم الموضوعي والمنصف لواقع التنمية بالوسط القروي، من التنبيه لمجموعة من المعطيات والمؤشرات المقلقة، تضمنتها إحدى تقارير المندوبية السامية للتخطيط المركزة على الفقر المتعدد الأبعاد، التقرير الذي خلص إلى أن هذه الظاهرة قروية بامتياز بنسبة 85.4% من الفقراء بالوسط القروي مقابل 17% فقط بالعالم الحضري.

ويعزى الفقر المتعدد الأبعاد بالوسط القروي، حسب التقرير دائما، إلى الحرمان من مجال التعليم والحرمان من وجود البنيات التحتية والاجتماعية الأساسية.

السيد رئيس الحكومة،

لا بد أن نسجل أن القطاع الفلاحي المتمركز أساسا في الوسط القروي يزود البلاد بالحاجيات الأساسية من المواد الغذائية، لا يستفيد منه الوسط القروي بالشكل المطلوب ولم يساهم بالمستوى المأمول في تحسين الظروف الاجتماعية للساكنة القروية، رغم ما رصد له من إمكانيات وموارد، إذ أن أهم برنامج فيه والمتمثل في مخطط المغرب الأخضر لم يصل أثره ولم تنعكس فائدته على الفلاح الصغير، الذي يعتبر القاعدة العريضة للساكنة القروية والمداشر والدواوير والقرى والقصور، فقد ظل يجد صعوبة حمة في التمويل ويقتني مستلزمات الإنتاج بثمان مرتفع ويبيع متوجه في الأخير بعد مجهود مضي بثمان بخس، في حين يستفيد الوسطاء المتعددون من أرباح سريعة وسهلة التحصيل.

لذا نلتبس منكم بسرعة أقصى البحث عن الاختلالات التي قد تكون شابت هذا البرنامج، وهو أيضا ملتزم لمؤسسات الحكامة ومدى ملاءمة ما تحقق من نتائج فيه مع ما صرف من اعتمادات وإمكانيات، حتى نكون في مستوى تطلعات جلالة الملك، التي جاءت في خطابه في افتتاح الدورة التشريعية الحالية.

السيد رئيس الحكومة،

إن جهود محاربة الفقر والهاشاشة في العالم القروي، بالإضافة إلى الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف الأسر الفقيرة، تقتضي إجراءات أخرى تهدف إلى مساعدة هذه المناطق لتصبح مساهمة في خلق الثروة الوطنية، وذلك بتعبئة الإمكانيات البشرية والطبيعية على اختلاف أشكالها من أراضي فلاحية ومجال غابوي ومناطق جبلية ومناطق مجاورة للساحل، من أجل إطلاق مشاريع تنموية بشراكة مع الجماعات الترابية ومقاربات تشاركية مع المجتمع المدني والساكنة المستهدفة.

وندعو أيضا إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتعبئة أراضي الجموع في تهيئة قدرات القطاع الفلاحي، وهو عنوان الموضوع الثاني الذي لن نتدخل نحن فيه، لكونه يوفر إمكانيات هائلة يمكن استثمارها كرافعة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة للفلاح وهو ما سيمكن بكل

وتطلعات الساكنة القروية.

ثانيا، نعتبر أن التنمية القروية كمدخل لمواجهة الفقر والهشاشة بهذا الوسط تتجاوز التنمية الفلاحية على أهميتها، كما نعتبر أن هذه التنمية المنشودة أكبر وأوسع من مجرد برنامج الكهرباء القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب.

السيد رئيس الحكومة،

بكل صدق راه الناس حقيقة الحكومات لا السابقة ولا هاذ الحكومة دارت مجهودات كبيرة ووصلت الماء والضوء والكهرباء للعالم القروي، لكن السيد رئيس الحكومة راه واحد العدد ديال الناس ما عندهومش باش يخلصو ذاك العداد باش يدخلو حتى ذاك العداد للسكنى دياهم، كذلك حتى اللي دخل العداد ما عندوش في العالم القروي باش يخلص ذاك الاستهلاك اللي استهلك في الشهر.

أضف على ذلك السيد رئيس الحكومة المحترم أنه من غير المنطقي أن نفرض على المواطن القروي وعلى الجماعات القروية بميزانيتها الضعيفة أثمان خيالية ليستفيد من حقه المشروع في الماء والكهرباء، عكس ما هو معمول به في المدن.

وفي هذا الإطار نقترح تقييم البرنامجين في أفق تصحيح اختلالتهما المتعددة.

ثالثا، نلاحظ أن التنمية البشرية في بلادنا تجري بوثيرتين مختلفتين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية، التي تكون في غالب الأحيان أفضل في الوسط الحضري، مما ينعكس على مستوى الفقر والهشاشة اللذان لازال مرتفعين في العالم القروي، حيث يوجد 79% من الفقراء و64% من الأشخاص في وضعية هشاشة، كما لا يستفيد من التأمين الإجباري سوى 23%. وفي هذا النطاق نقترح بلورة برنامج واضح المعالم لتنمية الإنسان والمجال القرويين، في أفق تخفيف منابع ومسببات الفقر والهشاشة في هذا الوسط.

رابعا، نعتبر في الفريق الحركي أن تفعيل برامج الحد من الفوارق المالية والاجتماعية هو المدخل الرئيسي والناجع لتنمية العالم القروي والجبلي ومواجهة مختلف أشكال الهشاشة بها.

وفي هذا النطاق نتطلع إلى التزام القطاعات الحكومية المعنية بتخصيص الاعتمادات المستحقة لصندوق تنمية المناطق القروية والجبلية كالية نموذجية لتأهيل الوسط القروي.

خامسا، تعاني الساكنة القروية من إشكالية ارتفاع نسبة البطالة كأحد أهم مسببات الفقر والهشاشة، لذا نقترح توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو العالم القروي بغية خلق مناصب شغل، وندعو الحكومة أيضا إلى التفكير في خلق وتمويل أنشطة مدرة للدخل، تستحضر الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لهذا الوسط.

ما يمكنش نكمل السيد رئيس الحكومة، ولكن غنعطي هاذ المداخلة

لما أصبح له من أهمية في فك العزلة وتحسين الأوضاع الاجتماعية للساكنة القروية؛

تحسين سبل ولوج الساكنة القروية للخدمات الصحية وتيسير سبل مساطر الحصول على بطاقة "راميد" وتجديدها بسن آجال أقصى لا يجب أن تتجاوز السلطات للبت في الملفات، مع تكثيف استهداف المناطق النائية بالقوافل والحمولات الطبية المنتظمة مع الحرص على تحسين خدماتها واستهدافها وتفادي بعض الهفوات التي تقع فيها؛

إبلاء عناية خاصة لمنطقة قروية واسعة بشمال المملكة موزعة على 5 أقاليم تعيش وضعًا خاصًا طال أمده، نرجو أن تشتغل الحكومة بالسرعة والنجاعة المطلوبة لإخراجها من ذلك الوضع الخاص من خلال تنمية تلك المناطق وتوفير بدائل حقيقية ومقبولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نقدر في فريقنا أن التنمية كطائر بجناحين مهما كانت سلامة الجناح الحكومي لا بد أن يوازيه سلامة وعافية الجناح الذي يتعلق بالتدبير المحلي، إذ أن على مستوى التدبير المحلي هناك اختلالات مهما اتفقنا أن الإمكانيات المرصودة للتدبير المحلي فهي متواضعة فإنه واضح أن هناك اختلالات يجب أن تعالج حتى يطير الجناح بسلامة وعافية ويصل إلى الوجهة المنشودة التي هي تنمية شاملة لوطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نشكركم على توضيحاتكم القيمة والتفاعل معها، نود في الفريق الحركي إبراز مجموعة من الملاحظات والاقتراحات بخصوص بعض النقاط الواردة في جوابكم.

أولا، بداية نسجل ونؤكد في الفريق الحركي أن بلادنا بذلت مجهودات مهمة في مجال محاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي، والتي تبدو جلية من خلال مجموعة من البرامج التنموية بهذا الوسط، والتي حققت بعض أهدافها المسطرة.

كما نوه في هذا الإطار بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكنها مجهودات تبقى غير كافية أمام حجم الخصائص والتراكمات المسجلة وأمام انتظارات

ديالى، لأن نخلي الوقت لصديقي في التدخل الثاني.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الوهاب بلقيح:

شكرا السيد الرئيس.

نزولا عند رغبة السيد رئيس الفريق، كنعيلو دقيقة للفريق الدستوري، تحسب غير 6 دقائق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدتان الوزيرتان، السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا يامعان لتدخلكم، وسأكون إيجابيا في مداخلتي، وسوف لن أنظر إلى نصف الكأس الفارغ فقط، وسأقول أيضا ما حققناه بطبيعة الحال، ولكن بالأرقام.

في العالم القروي، السيد رئيس الحكومة المحترم، لأن ما جاوبتناش على الأسئلة كلها بالتدقيق كنا سولنا على البرامج وأشنو النتيجة دياهم وأشنو هي الواقع دياهم.

إلى استثنينا البرنامج الوطني للكهربة اللي تقدمنا فيه على مستوى العالم القروي، وفيه أرقام جد طيبة وجد متقدمة، فكل البرامج الأخرى مع كامل الأسف أرقام جد ضعيفة، في الماء، في الطرق، في التعليم، في الصحة، في كلشي جد ضعيفة.

أعطيك دليل، وغادي نبدأ بالمنطقة اللي كنتي لها وكنعرف الأرقام ديالها وكنعرف كلشي فيها، وغادي نبدأ بالمنطقة ديال أسا الزاك، المنطقة ديال أسا الزاك واللي كنعرف منطقة حيوية من ناحية الكسب ومن ناحية.. وهاذ لا إقليم أسا الزاك ولا إقليم طانطان ولا الجماعات القروية لا ديال أسا الزاك ولا ديال طانطان خصوصا أبطيح والمسيد وتلمزون، اللي كان القرطاس عليهم، البوليساريو كان كيخبط فيهم، نرجعو أش درنا لهم، نشوفو واش قدمنا لهم شي حاجة.

هاذ الناس اللي كيعيشو من هاذ الكسب، واللي اليوم قدما واحد البرنامج واخا غنتفاعلو معه ولكن خطير وخطير جدا، انتبهو لأن غادي يخلق لنا فتنة، كنعولو الرحل، المستقبلين في مناطق أخرى كيتشكاو، هاذو عندهم مشاكل، فين هما الحلول الواقعية لهاذ العالم القروي اللي أدى الثمن، وعاشو هاذوك السكان تماك، وبقاو تماك في ذيك المرحلة؟

إذن هاذ المناطق خاصنا نوعو لهم، مناطق جد محمة وما قمنا بحتي شي حاجة، وما كيطلبوش شي مبالغ كبيرة، أقولها لأنتي عارف هذه المناطق

مزيان.

كما في مناطق أخرى، في إقليم سيدي إفني غادي نقول لك السيد رئيس الحكومة، وأظن السيد رئيس الحكومة والأخت السيدة الوزيرة المحترمة بسمية الحقاوي كنتو في إجماط، كنتو في تغيرت، وعرفتو هاذ المناطق الجبلية وكذلك حتى السيدة الوزيرة المحترمة، ألا تستحق مستشفى محلي بالله عليكم؟ ألا تستحق مستشفى محلي؟

كيفاش هاذ الناس غادي يميشو في هذيك الجبال؟ كيفاش غنتطلع مع الطريق ديال.. والله ما تطلع فيها بشكليطة بالله، بشكليطة والله ما تطلع فيها، أظن راه حبستو فيها، طلعتو فيها، هاذي الطريق الوحيدة اللي عندهم.

دخلو للعالم القروي، كما قلت في آيت رخي إجماط، و الخصاص كنعقولو على مناطق آيت باعمران كذلك، اللي اليوم المياه والغابات دياهم العرض دياهم، ما باقيش يقدرو يخرجو حتى يعيشو، هاذ التشغيل اللي كنعقول السيد رئيس الحكومة المحترم، ما يمكن لوش.

أنت كنعرف السيد رئيس الحكومة، وكنعرف هاذ المناطق، كانت أركانة ديال شخص والأرض ديال شخص، وملي كيحي الزرع واش نسبقو نحصدو ولا نسبقو نجمعو الفيوش؟ دبا هاذ الشي ما بقى عندهم والو، هاذ الملك دياهم فين كان؟ شكون اللي داه؟ علاش؟

كاين مشاكل، كاين اتفاقية ديال الماء الصالح للشرب في إقليم سيدي إفني، وقعت وتدارت في الرفوف، مع كامل الأسف، علاش؟ كاين برامج خاصها تسطر خاصنا نخطو البرامج بالواقعية دياهم.

كاين في إقليم كلميم الجماعات القروية، اللي هضرتو على المراكز اللي خاصهم، عندهم اتفاقيات موقعة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ومع باقي الشركاء بدراسات جاهزة ومبالغ مالية واضحة، وشكون اللي غادي ينفذ؟ من 2013 ما تنفدوش هاذ الاتفاقيات، علاش؟ أشنو السبب؟ من 2013 موقعين، البرامج الحكومية خاصها تكون تتناغم مع الجماعات المحلية، اللي إلى درنا هاذ الطريق الواد الحار راه باقي ما تدارش، الوقاية من الفيضانات ما تدارتش، ونعاودو..

التعليم اللي هضرتو عليه السيد رئيس الحكومة، بالله عليكم أستاذ في التعليم في العالم القروي تيدرس 3 مستويات، 4 مستويات، وعندي بالدليل ونعطيه لك بالاسم ونعطيه ليك بالمكان، كيف غادي يقري هاذ السيد؟ واش غادي يقرا هاذك التلميذ؟ 3 مستويات، 4 مستويات، هاذي إشكالية السيد رئيس الحكومة المحترم، خاصنا نكونو واقعيين.

نمناو السيد رئيس الحكومة المحترم على أننا نكونو إيجابيين مع البرامج ديالنا، وتكون البرامج ديالنا واقعية ونازلة.

وقعت الفيضانات في 2014، وماتو اللي ماتو في إقليم سيدي إفني، ورجعت الفيضانات في 2018 وماتو الناس، وكانو إخوان في الحكومة مشاو بالطائرة تما وقعدو، واش جاوبنا على السؤال ديال 2014؟ والتزمو

الفقيرة والمهمشة رغم ما عرفته بلادنا من احتجاجات اجتماعية جعلت إشكالية الفقر والهشاشة تحديا كبيرا لبلادنا، اعتبارا للتحويلات الكبرى التي عرفها المجتمع في السنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى تنامي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عن عدم رضاهم على واقعهم المعيش بالمقارنة مع احتياجاتهم وانتظاراتهم.

مما جعل بلادنا أيضا تشهد أحداث مؤسفة دفع منها شباب مغربي من حياته وحرته، هذا الشباب الذي وصل إلى درجة من الإحباط والتذمر أفقدته الثقة في كل شيء وأصبح يرى في البحر والموت بوابة الفردوس المفقود الذي ليس في الواقع إلا بوابة لعالم آخر من المعاناة والغربة والتهميش.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم أن بلادنا قد وضعت عدة برامج واستراتيجيات ترمي إلى الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي والحد من الفوارق الاجتماعية في مجال الولوج إلى الحقوق الأساسية فضلا عن الفوارق المحلية إلا أن بعض هذه البرامج والأوراش أو جلها أوراش ذات طابع خاص ومحدد من حيث أنها تستهدف قطاعا معيناً أو شريحة اجتماعية معينة ولم تمكن بلادنا من محاربة حقيقية للفقر والتهميش، بل أحيانا فإن سوء الحكامة والتدبير يجعلها أوراش لتبذير المال العمومي في غياب شبه كلي للرقابة المالية والإدارية وعدم تتبع هذه الأوراش ومواكبة إنجازها بشكل صارم وفعال، تطبيقاً لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي نص عليه دستور البلاد.

فقد تم إيفاق أموال طائلة على مشاريع مغشوشة الشيء الذي جعل التصنيف الأخير للأمم المتحدة بخصوص مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018 يضع بلادنا في المركز 123 من أصل 189 دولة شملها التصنيف.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالرغم من عقود من المشاريع والبرامج والخطط الممولة بميزانيات هائلة لم تستطع الدولة عبر حكوماتها المتعاقبة تحقيق تنمية حقيقية تتماشى مع الأهداف الكبرى لبلادنا والمتمثلة في مكافحة الفقر في الوسط القروي والقضاء على الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري ومحاربة الهشاشة، ضماناً لمستوى عيش كريم للشعب المغربي بسبب غياب شبه تام للاتقائية البرامج والسياسات العمومية وأحيانا المواقف المتذبذبة وانتظرية صانع القرار السياسي، كما تؤكد على ذلك تقارير المؤسسات الدستورية المختصة، حيث نسجل اتساع دائرة الفقر وتكريس مظاهره وترسيخ آليات التفجير.

والحصولية إنتاج فئة منتفعة تنعم بالحصانة السلطوية والاعتناء الفاحش من المال العام وغالبية الفئات الأخرى تكتوي بنار التهميش والإقصاء الاجتماعي والتفجير والتجهيل.

لذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل عازمون على التصدي للسياسات الحكومية اللاشعبية واللاديمقراطية والمتجسدة في الهجوم المنهج على القدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية سواء في المدن أو العالم القروي ومن بينهم العمال الفلاحيون والزراعيون.

أمام قبة البرلمان سواء هنا أو في مجلس النواب غيتنفدو البرامج، ما تنفدوش، أرواح زهقت، بالتالي خاصنا نعرفو أشنو هاذ الشيء.

السيد رئيس الحكومة،

أتمنى من كل قلبي صادقا احنا مشاركين في الأغلبية الحكومية، ولكن تنتقدو الحكومة كما تنتقدو أنفسنا، هناك برامج ما كايناش التقائية في البرامج، ما كايناش الاتقائية.

إلى تنجيو للبرلمان تتطلعو على كل الميزانيات اللي تتصرف في كل المؤسسات، رغم حساسيتها، على المستوى المحلي، تتلقى الممثلين ديال القطاعات الحكومية تيخيبو عليك البرامج، كين إشكالية تيخي عليك سر برنامج تيخيبه عليك ما يعطيك معلومة عليه.

بطبيعة الحال كان قانون ديال حق المعلومات..

شكرا السيد الرئيس.

لدي الكثير ولكن..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل اخترنا موضوع السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، وخصوصا في العالم القروي، جاء بسبب المؤشرات الوطنية والدولية المهولة، والتي جعلت بلادنا تتذيل مراتب تصنيف السلم العالمي للتنمية، إضافة إلى الأرقام المقلقة التي كشف عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير لسنة 2016، والتي تظهر بجلاء حجم الفقر والهشاشة التي طالت الفئات الفقيرة من المجتمع، وعلى وجه الخصوص بالعالم القروي.

وقد كشفت التقارير عن ارتفاع نسبة الأمية في صفوف الساكنة القروية واستمرار ارتفاع الفقر والهشاشة، حيث أن 79.4% من فقراء المغرب يوجدون في العالم القروي، و64% من الفقراء في وضعية هشاشة، ولقد سجلت سنة 2017 العديد من الوفيات في صفوف النساء في ارتباط مع وضعية الفقر التي يعشنها، والكل لازال يتذكر كارثة سيدي بوعلام، حيث لقيت 15 سيدة حتفهن في إقليم الصويرة على إثر حادث التدافع وقع خلال عملية توزيع إعانة غذائية على الأسر الفقيرة.

كما فارقت الحياة أربع نساء يعشن من أنشطة التهريب على الحدود في حادث التدافع في معبر في باب سبتة ومصرع عاملين شباب بآبار محجورة بمدينة جرادة، إن الأرقام التي بين أيدينا مقلقة والأخطر من ذلك أن الحكومة لازالت تتهج سياسة الأذان الصاء اتجاها المطالب العادلة للطبقات

غادي تعطوها في استرجاع الضريبة على القيمة المضافة. هاذوك التجار اللي خارجين اليوم كيمحتجو واللي خرجو في درب عمر قبل، هاذو هما اللي هازين الاقتصاد ديال المغرب، وهاذوك التجار، ذاك مول الحانوت هو اللي كيدير الكريدي للمواطنين الفقراء اللي معندهمش باش يعيشو، أتما كتطلبو منو أنه بيدى يدير الفوترة، واش يمكن لو يدير فاتورة لواحد باع لو (sachet) ديال أتاي بدرهم، ويدير لو الفاتورة وهو راه غير كريدي، معرفش واش كاع غادي يخلصو ولا ميخلصوش.

ذكرتم أيضا، السيد رئيس الحكومة، التعويض على فقدان الشغل، هاذ فقدان الشغل هو إجراء كاين ولكن العمال لا يستفيدون منه، كيتطردو من اللي كيطلب ذيك الوثيقة باش يأخذ ذاك التعويض على فقدان الشغل اللي هي أنه تضرب تعسفا الباطرون مكيعطهاش ليه، بمعنى مغاديش يستفد من تعويض الشغل.

كرتم أيضا، علينا ذاك الشي ديال دعم الأرامل، واللي كنبغي نقول لكم مرة أخرى السيد رئيس الحكومة متبقاوش تقولو الأرامل، قولو الأيتام في حضانة الأرامل، ولكن احنا عارفين كتقولو الأرامل، لأنه الأرامل اللي كيصوتو ماشي ولادهم.

تكلمتوا لينا أيضا، طبيعي لأنه الأرامل هما اللي كيصوتو، واحنا كنعرفو غلاش كتقول دعم الأرامل.

أما بالنسبة للإنسان في العالم القروي هو مرتبط ارتباط قوي مع الأرض ديالو، وهاذوك الارتباط كييجعل عرضة للفقر والهشاشة، العالم القروي اليوم، السيد رئيس الحكومة، مافيش الطرقات، معندهومش الما، معندهومش أبسط الأساسيات، وكتكلمو على التشغيل، أشمن تشغيل اللي كاين في العالم القروي؟ العالم القروي إكون محزنوش العمال دياولنا اللي في الخارج ليكون كيموتو بالجوع، ذوك شوية ديال الناس اللي خرجو شوية من العالم القروي هما الناس اللي مشاوا شوية في التعليم، ولكن مع كامل الأسف 4 ديال الدقائق لا يمكن أن ناقش فيها ككتابة السيد رئيس الحكومة، لا يمكن..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

هذا هو نصيكم في توزيع الحصة الزمنية، كما اتفق عليه في ندوة الرؤساء اللي أتما عضو فيه، الله يخليكم.

آخر متدخل في إطار التعقيب الأستاذ، المستشار المحترم، السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

لذا، نطالبكم السيد رئيس الحكومة، بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية لإخراجهم من براثن الفقر والهشاشة التي عمرت في العالم القروي لعقود طويلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

طرحنا عليكم سؤالاً مباشراً حول شنو هو معيار الفقر ديالكم واش هو 20 درهم؟ كيف قالت السيدة الوزيرة، ولكن مجوبتيناش، لأن (وكاين الفيديو الله يهديك السيد الرئيس) لأننا في المغرب مبقناش..

السيد الرئيس:

حتى تأخذ الكلمة وجابو السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

غير متوقفينش إلى جاوبتو حتى أنا من تما.

السيد الرئيس:

كمل، الوقت ديالك..

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لأننا في المغرب مبقيناش بالخصوص مع هاذ الحكومة مبقيناش كنعرفو أشنو هي المعايير؟ وشنو هي المقاييس اللي كتعتمدها؟ اتخذتم عدة إجراءات اللي كانت في الحقيقة أثار زواج في المغرب، معرفتش السيد رئيس الحكومة، واش في اخباركم اليوم بأنه اليوم الدشيرة وانزكان وأكادير وبنسراكو، كلشي المحلات التجارية سادين بإجراء جاء في قانون المالية ديال هاذ السنة هاذ، هاذ الإجراء بحالو بحال الإجراء اللي درتو ديال الساعة، كلها كتثير زواج في المجتمع وكنخلي المجتمع ديانا كيغلي.

السيد رئيس الحكومة،

جاء في تدخلكم واحد العدد ديال الإجراءات اللي تكلتمو فيها على محاربة الفقر، وجا كيف ما قلتو، تكلتمو على قانون المالية وقتتو جات فيه إجراءات وذكرتمهم بذيك المساهمة التضامنية، واش كنعرفو السيد رئيس الحكومة، أنه الإجراءات اللي جات في قانون المالية لصالح الأغنياء 3 أو 4 ديال المرات ما جاء فيه لصالح الفقراء؟ البرامج كلها اللي تكلتم عليها، الاجتماعية، "تيسير" (INDH)، "مليون محفظة"، كل البرامج الاجتماعية كلها مكتفوتش 12 مليار درهم، في حين أن إجراء واحد اللي هو الإعفاءات الضريبية فيها 34 مليار درهم، ناهيك على 40 مليار درهم اللي

السيدات الوزيرات،

لا نجادل ولا نشك في حسن النوايا ولا في الجهود التي تبذلها حكومتكم في مواجهة معضلة نمو العالم القروي، لكن السيد رئيس الحكومة، نحن في جلسة شهرية لتقييم السياسات العمومية، سردتم علينا عدد من البرامج اللي ما يمكنش ما عدا نحيوها، ولكن ما قلتوش لنا تقييمكم لهاذ البرامج على مستوى المردودية، على مستوى الأداء، على مستوى النتائج. أمامنا أجندة 2030 المتعلقة بالتنمية المستدامة، هل فك رموزها في 2030 بسرد مجموعة من البرامج أو بترقية الإنسان على جميع المستويات ليخرج من هاذ المستوى ديال الهشاشة؟ لم تجيبوا.

فلذلك، قلنا لكم أنه لا بد من مراجعة المقاربات في مجال تنمية العالم القروي، فالتعامل مع سكان القرى، بالخصوص المناطق الجبلية، من منطلق موسمي محض بمنظور إحساني وبمنظور خيري وفيه احتقار لهاته الساكنة، لا بد أن تعبوا لهذ الساكنة أن تخلقوا لها قوتها البشرية كإنسان له قيمة في الحياة أولا، ثم الاستمتاع بجزء من ثروات البلاد، هذا شيء لم يرد في المقاربات، لماذا؟ لأنكم ورثتم العمل بالبرنامج عن طريق الموسمية، ولم تفكروا بأن التقييم يجب أن يكون له إطار قانوني.

ومنذ سنة 2008 ونحن في التقدم والاشتراكية، قدمنا مقترح قانون لخلق وكالة وطنية لتنمية المناطق الجبلية، لم تجب الحكومة آنذاك، جددنا في الحكومات السابقة لم تجب، وجددنا في الحكومة الحالية، وهو عندهم في الرفوف.

أنتظون أن برامجكم المتعددة ستكون مفيدة خارج الإطار القانوني المؤسسي؟ هذا تبذير للمال العام، هذا ضياع للوقت، هذا تدجين لإنسان العالم القروي.

فلذلك، نرجوكم أن تعيدوا النظر في المقاربات المتعلقة بتنمية العالم القروي، أنا أتحدث عن العالم القروي، وبالخصوص في عالم ساكنة الجبال وسفوح الجبال. هؤلاء المغاربة الأتباع الذين رفضوا النزول عن حقوقهم وفضلوا أن يكون أحرارا في مناطقهم كأمليل وجبال الأطلس بمتوسطه وصغيره إلى آخره.

لذلك، أظن أن البادية لا تحتقرها، لأنها تضم 90% من المساحة الوطنية، 40% من الساكنة و85% من الجماعات المحلية، فأن تقولوا لنا برنامج، برنامج، برنامج كذا، نريد النتائج الملموسة التي تجعلنا في اتصال دائم مع هؤلاء الناس، لا يرضينا ونحن في حرج لما نرى في موسم الشتاء تتكرر المأساة، المأساة تتكرر بانتظام، الناس ما عندهموش تدفئة، الناس ما قدرينش يعيشو، الماشية دياهم مشتتة، تنتسناو حتى تطلع الشمس من بعد مارس ولا أبريل، يجب أن يتوقف هذا العمل الموسمي ووضع خطة وطنية إستراتيجية، لها ضوابط قانونية، تمكن من الاستفادة من مبادئ العدالة الاجتماعية وتقسيم الثروات بشكل عادل وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يمكن أن نقول أشياء مفيدة في 4 دقائق. الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

خاصنا غير نتفاهمو، أنا متفق مع الإخوان اللي قالوا حتى شي حاجة ما تدارت، ولكن راه الحكومات السابقة هي اللي خلت لنا هاد الشيء ما تدار والو، قلتي قرى معزولة، واش أنا عزلتها؟ لقيتها معزولة. قلتي ما فيباش مدارس، علاش الحكومات السابقة ما بناتش المدارس؟ اسمحو لي، راه المشاكل اللي في الدول الأخرى بما فيها أوربية اليوم ناتجة عن ماذا؟ عن الكلام المدمر الذي يزرع اليأس ويزرع السوداوية وهو غير واقعي، فاسمع لي، تكايسو على روسم وعلينا، قولو حاجة اللي معقولة، ما تقولوش الحاجة اللي أسمو، يمكن تقول لي القرية الفلانية باقية معزولة أنا متفق معك، ولكن ما تقولش لي حتى حاجة، دبا هاشي ما.. ولى يدوز في الحكومة 16 عام و 18 عام وجا كيجزر على اللي دوز فيها عامين ولا 7 سنين، واش معقول؟

نهضرو شوية بالمنطق، راه احنا ما كاينش منطق انتخابي، وغادي نقول لكم واحد القضية، أنا ما مكنعرفاش المنطق الانتخابي، أنا الحاجة إذا غلطت كنعقول احنا غلطنا ونصححو الغلط، وأنا في الحكومة أتحمّل المسؤولية ديال جميع ذاك الشيء اللي كيديرو هادوك الوزراء ولا أنا نتدخل، لأن أنا رئيس الحكومة عليهم، ما غاديش ندير شي أنا مسؤول ما مسؤول، لاواه الآخرين مسؤولين وأنا ما مسؤولش، هاد الشيء ما عنديش أنا، عندي خاصنا نكونو واقعيين وموضوعيين وصرحين مع الناس ومع المواطنين.

فلذلك الله يجازيك بخير هاد الشيء اللي كنتولو راه غير معقول، احنا الآن عندنا 98% ديال الكهرباء بقات 2%، 3% اللي بقات هي اللي بقات ديال الكهرباء قولو الحمد لله بلادنا في 98% راه شي حاجة محممة.

صحيح أنه الحكومات السابقة حتى هي خدمات وحتى احنا خدمنا وكل واحد خدم شوية وكيزيد شوية، قولو راه تحققت بزاف ديال..، أما الخطاب التبيسي اللي كيقول ما كاينش نصف الكأس، احنا 75% مزبانة، عامر الكأس ما كاينش 50%، 50%، وإلا غادي نوليو كهضرو في شي عالم غير موجود في الواقع..

اسمح ليا، حتى أنا عايش في البادية وحتى أنا عايش في الجبل وحتى أنا عارف هاذيك المناطق، كلين مشاكل ولكن مشاكل في مناطق معينة، المعالجة ديالها مزيان، واش الكمال؟ ما كهضرش معك أنت بعدا، باقي ما

وصلتش لك. إذن هذه النقطة الأولى، الله يجازيكم بخير خاص الخطاب ديالنا يكون خطاب موضوعي، الخطأ خطأ، الأمور المزيانة مزيانة، ما غاديش نديرو أسمو، وأنا كنتلج من الجميع ما نتعاملوش بمنطق انتخاي، عندما نقول الأرامل لأن البرنامج هكا كيتسمى النهار الأول، برنامج دعم الأرامل، دعم الأبناء ديال الأرامل مجال مجال، دبا أنت دورو هكا لا دورو هكا، كما بغيتي. راه الحاجة اللي درتها مزيانة كلها غادي تقول لي انتخاية، أشنو هي؟ راه الحكومات موجودة باش تتجز، باش تدير شي حاجة مزيانة، باش تنفع المواطنين والمواطنات، إذن ما ندير والو باش تقول ليا ماشي منطق انتخاي.

خاصنا نتعاملو بواحد المنطق وطني جامع، إذا انتصر المغرب انتصرنا جميعا، أغلبية ومعارضة، إذا وقع شي مشكل راه جميعا كنتحملو المسؤولية في نهاية المطاف، المسؤوليات الأساسية ديال الحكومة، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، هاد القضية ديال الأعمال الخيرية أنا ما فهمتش، هاد الشي اللي قلت كله برامج ليست إحسانية، بطبيعة الحال جزء من البرامج الاجتماعية في جميع أنحاء العالم بما فيها في الدول المتقدمة كتوجه للهيئات الفقيرة ببرامج ديال الدعم المالي، ما فيهاش مشكل، هذا ما عندوش قدرات باش هو يدير أنشطة، ما عندوش قدرات يخدم، ما عندوش الأرامل علاش تدار؟ لأن أرملة هي كانت معولة على راجلها كان هو اللي خدام، راجلها توفي وعندها 4 دراري، واش تخرج تخدم؟ وأنا دبا تيجيو عندي عيالات، إلى خدمت لمن غادي تخلي هاذوك الدراري؟ إلى قابلت الدراري كي غادي دير تخدم؟ قتلنا نعطيوها واحد الدعم اللي ماشي تيغنيها، ولكن على الأقل تخرجها من هاذيك المنطق ديال الهشاشة، على الأقل تكبر هاذوك الدراري وتقريهم، أقل شيء تخلص الكراء وربما الضوء والماء أو لا شي حاجة بحال هكذا.

فإذنك هذه برامج خاصنا نعتز بها، ولكن تتوجه للفقيرة والهشة، ولكن ليست جميع الأدوات والبرامج والآليات الموجهة لمحاربة الفقر ليست كلها إحسانية. عندما نتحدث عن برنامج تقليص الفوارق المالية، هذا ما شي برنامج إحساني، هو برنامج تيوصل الخدمات ديال الصحة وديال التعليم وديال الطرقات، ديال الضوء وديال الماء للمواطنين في مناطق بعيدة. عندما نتحدث عن كهرية العالم القروي واش هذا برنامج إحساني؟ حتى مخطط المغرب الأخضر ومخططات أخرى هي ليست برامج إحسانية، هي تساعد على التشغيل، حتى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي تحاول أن تنشئ الأنشطة المدرة للدخل، تتحاول تكون، توابك، تعاون باش يولي الواحد منتج، كما يقول المثل الصيني ياك؟ "لا تعطيني سمكة ولكن علمني كيف أصيد السمك"، راه احنا تقولوها الأمازيغ تقولو يوفي أكبيلان أوناكيفكان، شي وحين تقولوها يفوأننا يكبيلان أوناكيسكرن، يعني اللي

طيب ربما كان إشكالات أخرى مرتبطة لأن تزامن واحد العملية ديال الجمارك المراقبة مع العملية ديال بدأ 2019 وبعض الإجراءات، ووقع سوء فهم، دبا الحمد لله راه درات اجتماعات، كما وعدنا بذلك في الحكومة، واليوم توقع اتفاق بين الجمعيات المهنية غير في هذا الصباح الأكثر تمثيلية وإدارة الضرائب وإدارة الجمارك بحضور وزير المالية، وتوقع واحد الاتفاق اللي فيه كيف سيدبرون مرحلة الحوار للتفاهم، كيف ستحل الإشكالات.

ولكن مرة أخرى قلت التجار والحرفيون اللي ترضعوا للنظام الجزافي غير ملزمين قانونيا بتسليم الفواتير، وبالتالي غير ملزمين بأن تكون عندهم فواتير إلكترونية أو فواتير أسمو، لأن أصلا غير ملزمين بمسك المحاسبة هما فورفتير.

ثانيا ليس هناك أي جديد في قانون المالية الحالي ولا السابق بالنسبة للوضعية الجبائية لفتة التجار والحرفيين لا الكبار والصغار، دخلنا للرقمنة هذاك اللي تصابو الفاكنتورة تتحاولو ما أمكن ندفعوه في اتجاه استعمال الرقمنة أكثر، بغيتو دخلو للعصر الحديث ولا بغيتو تقول تبقاو قبل، ندخلوها تدريجيا نزيد واحد العام، عامين، هاذ الشي كايين ممكن، ولكن الرقمنة هاذ الشي كلشي دايرينو. دابا إدارة الجمارك هاذ العام بدأت صفر ورق، الجمارك صفر ورق، باش تسهل.

فيما يخص المحاكم هناك الزيادة في الرقمنة تسهلو على المواطنين الواحد ما يمشي كاع لا حاجة بأن يذهب إلى إدارة الضرائب ولا يمشي للمحكمة، يمكن وثائق يحصل عليها غير عن طريق الأنترنت، يمكن يصيفط يدير طلبات عن طريق الأنترنت، يمكن..

أنا تسهلو ما تبقاش عندنا زحام ديال المواطن تنخصرو عليه الوقت تنخصرو على الجهد، تنخصرو عليه المال، وهذا شيء مهم جدا.

القروي، وأخيرا 340 مؤسسة تعليمية بجاعات قروية، وهذا الشيء يتطور تدريجيا، لأن القرى حتى هي تكبر، مرة ما تحتاجش بالمدرسة كندخل في واحد المجموعة، أش كنتسى؟ مجموعة، لا ماشي جماعية، مرة كنتحتاج هي تدار لها، مرة يكون عندهم كيتنقلو الأطفال ديالها للمدرسة في دوار آخر، إذا كبر الدوار، كنتحتاجو هما نيت نديرو لهم، هاد الشيء دبا ديناميكي ماشي جامد، وإنما كيتحول ويتحرك تدريجيا.

فإذا هاد البرنامج عندو تأثير عملي، تدار فيه جهود، كانت فيه خدمة، وكانت عندو تأثيرات، وأريد أيضا أن أشير إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لأن أحد المتدخلين أشار له فعلا، وعندو واحد الدور كبير في محاربة الهشاشة والفقر، لأنه هو يحدث الأنشطة المدرة للدخل كيخلي الناس هما ينتجو هاد الشيء كثير، صحيح، ويمكن أن أقول بأنه هاد الشيء الصناعة القطاع الخاص بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي دارت واحد الجهد كبير، في ظرف سنتين فقط أحدثت حوالي 900 مقالة، وكون أكثر من 37000 صانع وصانعة، اللي خضعو للتكوين، واستفاد من محو الأمية الوظيفي لأن كين محو الأمية العام، وكين محو الأمية الوظيفي ديال المهنيين اللي هما كيشغلو ديال 53000 من هؤلاء الصناع والصانعات.

وقامت الجهات المعنية بالوزارة بدعم ومواكبة 500 تعاونية كل سنة، من خلال الفحص الاستراتيجي، والتكوين الجماعي والمرافقة الفردية لهذه التعاونيات، ويمكن أن أقول بأن المغرب في مجموع الدول العربية النظام التعاوني فيه قوي، عندنا 20000 تعاونية من أصل 40000 تعاونية في الدول العربية، وهذه 50% ديال التعاونيات موجودة في المغرب، وهذه التعاونيات كلها كتدعم أثناء التأسيس وفي المواكبة وفي الدعم وفي غيرها، وعندنا 600000 متعاون في المغرب، يعني أعضاء التعاونيات، وبطبيعة الحال نحن واعين بأن هذا الرقم يجب أن يتضاعف باش يكونو الناس اللي منخرطين في التعاونيات أكبر، وهذه التعاونيات هي منتجة للثروة، لا تنبني على الصدقة ولا على العمل الخيري، إنما منتجة للثروة.

وأخيرا راه بزاف دابا ما يمكنش نشير لكشني، يبدو أن عندنا سؤال آخر، ولكن بغيت نقول بأنه الفلاحة التضامنية كين عندها دور كبير، لا ننسى بأن في الفلاحة التضامنية اللي هو العمود الثاني من أعمدة المغرب الأخضر، الري بالتنقيط السقي بالتنقيط لدى الفلاح الصغير كين دعم 100%، وهذا شيء مهم.

هذا أسهم في الكثير من المناطق اللي كتعاني من مشكل الماء باش يستمر هؤلاء الفلاح الصغار يمكن ينتجو بكميات أقل من الماء، ودعم الأشجار المثمرة هذا برنامج كان مستمر، وهو الذي أدى إلى إنتاج قياسي، راه قال لك السيد قال لك الزيتون موجود ما كينش اللي يشربه، كين واحد الشوية دالمبالغة في هذه، ولكن هذا دليل على أن الدعم ديال الدولة كان قوي، إلى حد الناس بدوا كينتجو، شوف الجهة الأخرى ما تشوفش غير هاد الجهة، وهذا من المخاطر ديال هاد الشيء، أش غادي نديرو؟ دبا

طيب، وقع سوء فهم ما كين مشكل، احنا مستعدين نخلو هاد سوء الفهم عن طريق الحوار ونمشيو فيه تدريجيا ونسهلو الأمور ونعالجو الأمور اللي خاصها تعالج ما كين حتى شيء مشكل، وفق المقاربة التشاركية أولا، ووفق التطبيق التدريجي ثانيا.

واليوم توقع واحد الاتفاق وغدا غادي يكون اجتماعات أخرى ومع وزارة التجارة أيضا نهار الأربعاء وإن شاء الله غمشيو تدريجيا إلى أن نتجاوز هذا المشكل اللي هو مشكل إن شاء الله غادي يكون عارض.

نزلتو بزاف على ذلك الشيء ديال البرامج في العالم القروي بشكل ماشي.. صورتو العالم القروي بحال إلى هما كلهم مساكن أسمو، راه العالم القروي فيه ناس خدامين، مانساوش بأن 40% ديال مناصب الشغل الآن موجودة في العالم القروي، فلذلك ما بنقاوش.. أكبر مشغل أكبر مشغل هو العالم القروي، كون فيه أيضا الهشاشة في نفس الوقت فيه مشاكل في نفس الوقت احنا معترفين به، ولقبناه ولماذا وجد البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية علاش كاع توجده؟ ولماذا وجد برنامج إتمام كهربية العالم القروي؟ ولماذا وجدت البرامج؟ توجده لأنه عند التشخيص تتلقى واحد الخصاص وتتحاول تكملو وتتحاول تستدرك، هاد الشيء اللي كين وما تنساوش بأن برامج كهربية العالم القروي راه بدات من عهد طويل، راه طويل قديم هاد الشيء، وكون هذوك الأولين دارو 100% كاع ما نجيو احنا نلقاو هذاك شوية اللي بقى، هذاك شوية إن شاء الله نكملوه.

بالنسبة لبرنامج محاربة الفوارق المجالية، وبالمناسبة تقييم السياسات العمومية هو عمل مستمر تديره الجميع عندنا (ONDH) تقيم على المستوى الاجتماعي، المرصد الوطني للتنمية البشرية هنا تصدر تقارير مستمرة (ONDH) وعندنا المندوبية السامية للتخطيط تدير تقييمات مستمرة، عندما تصدر إحصائيات إلى آخره، هذيك تقييمات مستمرة، واش كلنا غادي نبدأو نديرو إحصائيات كلنا؟ راه كين أجهزة متخصصة، غير في البرلمان كين لجنة على الأقل في مجلس النواب، مجلس المستشارين ما عرفت، كين لجنة تقييم السياسات العمومية، والمجلس الأعلى للحسابات مرة مرة كيقم دار عداد من التقييم لعدد البرامج، يمكن للجنة أن تستدعي الوزير أو أن تستدعي رئيس ديال المجلس الأعلى للحسابات وتدرس التقرير ديالهم وتدرس التقرير ديال السياسات العمومية.

إن هاد الشيء يتكامل، المؤسسات الدستورية مع المؤسسة التنفيذية مع المؤسسة التشريعية، هاد الشيء يتكامل هاد الشيء كامل كين، ولكن أريد أن أقول بأن برنامج محاربة الفوارق المجالية الذي انطلق في سنة 2017، يوليوز 2017 انطلق هاد البرنامج، وخصص له في سنتين 2017-2018، 15 مليار درهم، وكان النتيجة ديالها 2800 كيلومتر ديال الطرق، فك العزلة ب 2800 ديال الطرق اللي تنشأت في إطار هاد البرنامج في سنتين، 1400 في سنة واحدة وكين برنامج أيضا سنة 2019، وكهربية حوالي 5000 دوار في سنتين وأزيد من 208 مرفق صحي كلها في العالم

عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الرؤساء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من الأهداف الجوهرية للجوهية المتقدمة، تنمية المجال الجهوي والنهوض بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة بمختلف المناطق بما فيها العالم القروي، الذي ظل يعاني من تبعات العزلة والتهميش وضعف الخدمات الاجتماعية.

وقد أكد صاحب الجلالة خلال خطابه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية على إحدى المجالات الكفيلة بخلق الثروة بالعالم القروي والمتمثلة في القطاع الفلاحي الذي يشكل خزاناً أكثر دينامية لإدماج الشباب في سوق الشغل وتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

في هاذ الإطار، نساءلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، من خلال سياستكم العامة، كيف تجعل حكومتكم من الجوهية المتقدمة رافعة حقيقية لخلق التنمية وإدماج الشباب وتمكين قدرات القطاع الفلاحي؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملاتي وزميلاتي السادة المستشارين والمستشارات،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سوف أضع سؤالاً ابتدءاً مما أنهيتكم به جوابكم في الشطر الأول من هذا اللقاء الشهري والمتعلق بالماء، وانطلاقاً من قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) صدق الله العظيم.

ما هو تصوركم السيد رئيس الحكومة لتمكين قدرات القطاع الفلاحي مع إشكالية ندرة الماء؟

شكرا.

إذا دعمتي وكان الإنتاج وفير يقول غلاش دعمتي؟ إذا ما دعمتني يقول لك أسيدي ما دعمتني، إيوا حلوا لنا هذا المشكل، بقاوا لنا.

لا، ندعمو ويكون الإنتاج، خاصنا دبا نسوقو، نتعاونو نسوقوه دوليا، ماشي غير وطنيا، نسوقوه، ولكن ثاني راه المستهلك، اسمح لي حتى هو فيه جهود، ولكن المستهلك فرح لأن نزل له الثمن ديال الزيت، ونزل الثمن ديال الزيتون، القدرة الشرائية، قولو القدرة الشرائية تدعمت بالمغرب الأخضر، يالاها اعترفو بهاد الشيء، نعترفو شوية بشوية، غير ببعض المسائل. وأخيرا، آخر رقم غادي نعطينه لأن عندنا سؤال آخر إن شاء الله، الله يجيب الشتا، ولكن الاعتماد على المطر يقل سنة بعد سنة، هاد الارتباط بالمطر غادي يقل سنة بعد سنة عن طريق البرامج ديال السقي بالتنقيط، ديال التجميع ديال الماء، ديال السدود، ما نساوش راه سنويا هناك سدود تلية وسدود صغيرة وسدود كبيرة سنويا تبنى وفق برنامج طويل المدى، وغادي يبقى بطبيعة الحال وهذا كيدعم القدرات، ما خاصناش أسمو..

بطبيعة الحال أحد الإخوان شار لكلم، شي حاجة غادي نرجع ليها، ولكن اللي شار لي لكلم ما فهمتش كيفاش هاذ القضية جمعة كلم، جمعة كلم راه هي عندها اهتمام حتى هي داخلة في عدد من البرامج، ما نساوش بأن إطلاق مشروع تشيئة الطريق من تزيتت للعيون راه كيهم أيضا جمعة كلم - واد نون، ما نساوش بأنه سد فاصك اللي هو سد كبير على واد الصياد ب 1.5 مليار درهم راه أسمتو، وأيضا برنامج الحد من الفيضانات ب 571 مليون درهم، كين، بالعكس، كين، كين، كين.

في الصحة، الآن هناك المركز الاستشفائي بسيدي إيفني غادي يكون، ياك؟ 120 سرير، وعندك المركز الاستشفائي الجهوي بكلم 250 سرير، هاذي كلها جهود تدارت في كلم وهناك جهود أخرى، وهناك برامج، كلم خصها حتى هي تستفد، من البرامج الموجهة لتقليص الفوارق الجالية وللبنيات الصحية وللبنيات التعليمية، وتستحق كل خير.

شكرا جزيلاً للجميع، ومرة أخرى نرفعو النقاش السياسي ديالنا، نمشيو لأموور، ونبنتو الأمل، نبنتو الأمل في الناس، ونحاولو ما أمكن يكون الخطاب ديالنا حضاري، وتقولو المعقول للمواطنين والخطاب الوسط، هاذي مزياثة، هاذي تدارت، هاذي باقي ما تدارت وخاصة تدار، واللي دوز في الحكومة واحد 16 عام يجي يقول هاذ الشيء ما كناش درناه، الله يجزيكم بخير ديروه لينا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن لمعالجة أسئلة المحور الثاني، واللي كيتعلق بموضوع الجوهية المتقدمة ولكن من باب إدماج الشباب وتمكين قدرات القطاع الفلاحي، عندنا 6 ديال الأسئلة في هاذ المحور، نفتحو باب التدخلات بأول متدخل

تقليدي إلى وضع عصري متقدم جدا، أصبحنا من خلالها مرجعا محما لختلف الدول النامية التي تريد من بلادنا تصدير نجاحنا بهذا المخطط إلى بلدانها.

وهي مناسبة نذكر منها بالأرقام المحصل عليها من خلال هذا المخطط الرائد، أرقام عبرتم عنها أتم السيد الرئيس وأشدتم بها في العديد من المناسبات، مكنت من بلوغ نسب نمو مهمة جدا وصلت إلى 4.1% على مدى السنوات الأخيرة، حيث بينت أداء هذا المخطط الاستراتيجي تفسره نتائج المحققة على مستوى مختلف سلاسل الإنتاج، بعدما كانت لا تتجاوز 2% أو 3% على أبعد تقدير، وهو ما يفسر تحسين القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والتي استقرت في حدود 15.4% سنة 2017، وهي مرشحة للارتفاع بعد الانتهاء من الاشتغال على موضوع التثمين والتسويق، استراتيجيات فندت مزاعم العدميين وأعداء النجاح الذين لازالوا يصدون على أن البلد غير فلاحي.

ولتعزيز جاذبية القطاع الفلاحي، نطالبكم السيد رئيس الحكومة بضرورة الرفع من أداء باقي القطاعات الحكومية المرتبطة بالتسويق والتثمين من خلال البحث عن محاور جديدة للتسويق، وتشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار في مجال الصناعة الغذائية والتحويلية عبر توفير كافة الآليات الكفيلة لإنجاح هذه المشاريع.

إن مناقشة موضوع تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الصناعات الغذائية والتحويلية تجعلنا نؤكد على أن هذه الصناعة هي المدخل الذي سنستطيع من خلاله التقليل من نسب البطالة، خصوصا في العالم القروي، علما أن الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي عرف تطورا ملحوظا في هذا الإطار بعدما ساهم بشكل كبير في دعم مداخل الدولة، وفي الرفع من قيم الصادرات الفلاحية، مما ساهم وسيساهم في التقليل من نسب العجز في الميزان التجاري،

السيد الرئيس المحترم،

نجاح الإستراتيجية الفلاحية من خلال مخطط المغرب الأخضر يجعلنا على مناقشة موضوع الجهوية المتقدمة ارتباطا بهذه الزاوية حيث أن هذه الإستراتيجية ساهمت في دعم هذا المشروع الوطني الهام، إلا أن الإشكال الذي يطرح في هذا الإطار هو أن هذه الاستراتيجيات الوطنية الناجمة مجتمعة استفادت منها عواصم الجهات دون غيرها من باقي الأقاليم الأخرى، وأن هناك أسواق، أمثلة المناطق الجنوبية كجهة العيون الساقية الحمراء، وجهة كلميم واد نون، حيث وجدنا أن بعض الأقاليم لم تستفد من الدينامية التي زرعتها هذه المخططات، مما كرس هناك بعض التفاوتات الكبيرة بين أقاليم هذه الجهات، وعلى سبيل المثال إقليم طانطان.

فإنكم مطالبون باعتبار العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، ارتباطا بموضوع التشغيل وعلاقته بالإستراتيجية الفلاحية، يفرض علينا اليوم أن نتساءل عن مآل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني التي ستدعم بشكل

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

باسم الفريق الحركي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نسائلكم السيد رئيس الحكومة حول الخطوط العريضة لإستراتيجية الحكومة لإرساء نموذج تنموي جموي يدمج الشباب في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكافة المجالات، ويرسم معالم نموذج اقتصادي يقوم على تثمين قدرات القطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

إذن هذا سؤال مشترك للفريق الحركي والفريق الدستوري.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد اباحيني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين والمستشارات،

لا يخفى عليكم الدور الذي قامت به المخططات الإستراتيجية الوطنية التي اعتمدها بلادنا منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا، مخططات غيرت بكل فخر معالم اقتصادنا الوطني وبنياته، حيث ساهمت بشكل كبير في خلق نمو اقتصادي متنوع ومستدام، دعت من خلاله الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص وساهمت في تأهيل مختلف القطاعات المعنية بهذه المخططات، خلقت من خلالها مناصب شغل لفائدة الشباب المعطل الحامل للشهادات، الشيء الذي تحسنت معه التنافسية ما بين القطاعات الإنتاجية، وجعلت من بلادنا أرضية صلبة لاستقطاب الاستثمارات ومواجهة مختلف التحديات الخارجية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مناقشة موضوع تنمية قدرات القطاع الفلاحي وجعله رافعة لدعم الجهوية المتقدمة وإدماج الشباب تحيلنا بالضرورة على التطرق إلى إستراتيجية المغرب الأخضر ومساهمته الكبيرة في نقل القطاع الفلاحي من وضع بدائي

الجماعات الترابية؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يمكن الحديث عن جمهورية ناجحة في إدماج الشباب دون سياسات عمومية متجانسة تبتغي المصلحة لكل المواطنين، سواء بالجمال الحضري أو القروي، وهنا نستحضر الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2018، والذي دعا فيه جلالة الملك نصره الله إلى تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي، حيث قال جلالتة: "غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن" انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما نبه الحكومة من الفوارق العميقة الموجودة بين "مناخ الأعمال الحضري" ونظيره القروي، فإذا كانت المدن تتمتع نسبيًا بمناخ أعمال مناسب نظرًا لطبيعة الخدمات التي توفرها، فنكاد نجزم غياب ذلك على المستوى القروي.

فباستثناء بعض المناطق المعروفة تاريخيًا بالأنشطة الفلاحية، نلاحظ أن الغالبية الكبرى للقري المغربية لا تتوفر على أنشطة اقتصادية تذكر، مما ينعكس سلبًا على منظومة خلق الثروة ومعها مناصب الشغل، وهو ما يستوجب إدراج النهوض بالمقاولات الفلاحية كمكون أساسي ضمن أي إستراتيجية تنموية مستقبلية، مما يمكنها أن توفر من مناصب الشغل مهمة خاصة في مجالات الصيد البحري، السياحة القروية، توفير الخدمات، الطاقات المتجددة، الأنشطة المرتبطة بثمين التراث الثقافي، وهو ما سوف يشكل فرصًا حقيقية لإنعاش الاستثمارات في العالم القروي والتقليص من ظاهرة الهجرة والفوارق المحلية.

وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى تفعيل حقيقي للجنة الجهوية لمناخ الأعمال مع العمل على الاهتمام بالعالمين القروي والحضري على حد سواء والسعي نحو تدابير براغماتية تؤسس لمفهوم جديد للاستثمار الفلاحي وهنا نقترح:

أولاً، العمل على إحداث مناطق صناعية بالعالم القروي وربطها بالمنظومة اللوجيستكية الوطنية، السكك الحديدية، والطرق السيارة والموانئ والمطارات.

ثانياً، خلق معاهد متخصصة في الاقتصاد الفلاحي والصناعات الغذائية على مستوى العالم القروي.

ثالثاً، تعزيز بنية الابتكار من خلق مقاولات مبتكرة تمكن من خلق قيمة مضافة عالية مع ضمان خلق مناصب شغل تنافسية مع نظيرتها بالمدن، وهنا يمكن توصية بإحداث حاضنات بنيت استقبال خاصة بالمقاولات القروية مع إنشاء صناديق الاستثمار متخصصة وقادرة على توفير المواكبة والمصاحبة التقنية والمالية.

كبير نجاحات هذه المخططات، وعلى رأسها القطاع الفلاحي على أمل أن يحظى التكوين الفلاحي بنصيب وافر ضمن هذه الإستراتيجية، على اعتبار أن القطاع الفلاحي قطاع مشغل وأن نسب وافر من الشباب المعطل يتواجد بالعالم القروي.

لذلك، فإنكم مطالبون بإعطاء أولوية كبرى للتكوين الفلاحي في هذا المجال، حتى تتمكن من التقليل بشكل كبير من نسب البطالة الخاصة، وإنكم أعلنتم منذ أسبوعين داخل مجلس النواب أن هذه الإستراتيجية الوطنية خلقت 220000 منصب مالي و118000 منصب في الوسط الحضري، و4000 منها في الوسط القروي، مما يفسر وجهة طرحنا القاضي بإشراك القطاع الفلاحي في الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بالتكوين المهني.

السيد الرئيس،

ما هي الإستراتيجية الحكومية لتثمين قدرات القطاع الفلاحي وجعله رافعة لدعم الجهوية المتقدمة وإدماج الشباب؟
شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد العربي العراشي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل تنزيل الجهوية المتقدمة تحدياً حقيقياً للحكومة لتحقيق نجاعة أكبر للسياسات العمومية، بما يضمن تنمية مدججة لمختلف الجهات وفئات المجتمع، ويمكن الجهة كذلك من الإطلاع بدورها كاملاً في تدبير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إذ تشكل الجهة خزاناً إستراتيجياً لخلق الثروة ومعها مناصب شغل منتجة ومستدامة للشباب.

فرغم المجهودات المبذولة في إطار السياسات العمومية، فبلادنا لازالت تسجل تفاوتات تنموية صارخة بين الجهات، وكذا داخل كل جهة فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الأساسية بين المناطق الحضرية والمناطق القروية، وكذلك بين المناطق الجبلية ومناطق السهول، فحسب وزارة الاقتصاد والمالية فأربع جهات لوحدها تساهم بأزيد من 62% من نمو الاقتصاد الوطني، وجمعتين اثنتين تساهمان بحوالي 48% من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام ببلادنا.

وهنا نتساءل السيد رئيس الحكومة، عن المقاربة والمنهجية التي تنوي الحكومة المحترمة اعتمادها في نقل الاختصاصات من المركز نحو الجهة وباقي

وهكذا تم التوصل إلى بلورة مشروع ميثاق 2018-2023، يروم تحديد التزامات كل من القطاعات الحكومية والجهات، وذلك عبر مراحل وأهداف، ويتم تنفيذها من طرف لجنة مركزية ولجان جهوية.

كما ينص مشروع هذا الميثاق على إبرام عقود برامج بين كل جهة على حدة والقطاع الحكومي المعني، تتعلق بتنفيذ الاختصاصات المشتركة الواردة في إطار برنامج التنمية الجهوية وكذا في إطار الإستراتيجيات القطاعية المعنية، وهذا عمل غادي يستمر في هاذ الفترة، غادي يبدأ من هاذ السنة.

ثانيا، بطبيعة الحال مواصلة الدعم المالي للجهات وفق ما يرد في قانون المالية على حسب وانطلاقا مما نص عليه القانون التنظيمي للجهات 1% كل سنة، وهذا ننفذه تدريجيا.

ثالثا، تعزيز القدرات التدييرية للجهات، وقد تم لحد الآن إحداث وكالات جهوية لإنجاز مشاريع على مستوى جميع جهات المملكة، وتعمل الحكومة حاليا على إعداد إطار مرجعي لتفعيل إصلاح النظام الجديد المتعلقة بمحاسبة الجماعات الترابية، وذلك على إثر إصدار المراسيم المتعلقة بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية.

وجدير بالذكر أيضا أن الجهود متواصلة من أجل تعزيز قدرات الإدارة الجبائية الجهوية بشريا ولوجيستيكيا لتمكينها من تطوير وسائل استخلاص مستحققاتها وتنمية مداخلها، بما يضمن لها القيام على الوجه المأمول من المهام والمسؤوليات المنوطة بها.

رابعا، هناك أيضا تسريع وتنزيل مخططات التنمية الجهوية، وفي هذا الإطار صادقت 10 جهات لحد الآن من أصل 12 جهة على مخططات التنمية الجهوية الخاصة بها، والكلفة الإجمالية المخصصة للتنمية الجهوية ما يناهز 54 مليار درهم.

خامسا، مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، ذلك أن القانون التنظيمي المتعلق بالجهات قد عزز دور هذه الأخيرة في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، التي تعد إطارا مرجعيا أساسيا، يهدف إلى الوقوف على الاختلالات المالية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مجالية متوازنة.

وقد حرصت الحكومة على إصدار المرسوم الخاص بتحديد مسطرة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب وتقييمه وتقييمه، وهو المرسوم الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 شتنبر 2017، كما انخرطت في تمويل ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب من أجل تمكين الجهات من بلورة تصور شمولى لتنمية ترابية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاختيارات الوطنية في ميدان إعداد التراب، من خلال:

تتبع الدراسات المتعلقة بالتصاميم الجهوية وإعداد التراب ومواكبتها في هذا المجال.

وضع مشروع دليل لتبسيط مسطرة إعداد هذه التصاميم. برمجة دورات للتكوين لفائدة أطر مجالس الجهات في مجال إعداد

رابعا، تهيئة ظروف محفزة لانخراط الشباب القروي في مبادرات المقاول الذاتي.

خامسا، إقرار تحفيزات مالية وضريبية لمستثمرين حواص في الجهات الأقل نموا في العالم القروي مع تحويل صفة مقاوله قروية لهذه المقاولات وتمكينها ببعض الامتيازات التسويقية والجبائية، وهنا يمكننا اغتنام فرصة المناظرة الوطنية حول جبايات من أجل الحديث حول هذا الموضوع بصفة معمقة خدمة لمصلحة المقاولين والمقاوله الفلاحية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن إدماج الشباب وتطوير الفلاحة هما وجهان لعملة واحدة، لذلك ينبغي العمل بروح المسؤولية والتعاون مع كافة الشركاء من أجل ضمان نجاح هذا التوجه الحضري الذي تقدم عليه بلادنا في إطار الجهوية المتقدمة.

والاتحاد العام لمقاولات المغرب مستعد لكل المبادرات الرامية لانبثاق طبقة وسطى قروية تتمتع بالكرامة والعدالة الاجتماعية، انسجاما مع توجيهات صاحب الجلالة في هذا الصدد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

إذن نعطيو الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة، تفضل السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة هاذ الموضوع مركب، ليس موضوعا، ومتداخل مع الموضوع السابق.

طيب، الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب، تهمين قدرات القطاع الفلاحي، وفي الحقيقة الجهوية المتقدمة معناها أن كثير من الأسئلة التي تطرح في الحقيقة خاصها تطرح على الجهات ما بقاش غادي تطرح في البرلمان.

لأن طبيعي، لأنه ولات اختصاصات ديال الجهة، غنجاوب في بلاصتو، المهم تنجاوبو في بلاصتهم دبا.

أريد أن أؤكد في البداية بأن الحكومة ملتزمة بالدعم لتفعيل الجهوية المتقدمة إلى أبعد مدى، وفي هاذ الاتجاه كانت هناك عدد من الإجراءات منها:

أولا، مواكبة الجهات من أجل توضيح وتدقيق اختصاصاتها، وهذا يحتاج وفق رؤية منسجمة، منقاسمة، وهذا كان يحتاج إلى لقاءات متواصلة،

التراب.

وهذا الشيء كلشي الآن يتم تدريجيا، وبالمناسبة هناك أيضا حاجة إلى إطار وطني من خلال تصميم وطني لإعداد التراب، الذي يجب أن تندرج هذه التصاميم الجهوية في إطاره.

خامسا، لابد أن أشير إلى نقطة وهي مهمة جدا، وهو إعداد ميثاق اللاتمرکز الإداري وإصداره في الجريدة الرسمية، بعد أن صادق عليه مجلس الحكومة بعد نقاش مطول، وهذا ميثاق اللاتمرکز الإداري يتكامل مع هذا الجهد اللي كنيديروه في تحديد اختصاصات مجالس الجهات، وبالتالي هذا غادي يمكن باش يكون الجهة عندها المخاطب ديالها في الإدارات الجهوية، وبالتالي غادي يصبح التدخل المركزي محدودا ومحدودا جدا وغادي ينقص، جميع الأمور التي يمكن أن تفوض لإدارات جهوية لا مرمزة سنعمل على تفويضها إن شاء الله في القريب.

بطبيعة الحال ميثاق اللاتمرکز صدر منذ فترة وغادي نعقدو اللقاء الأول للجنة القيادة لتنزيل وتطبيق ميثاق اللاتمرکز في القريب العاجل، وهو المنصوص عليه في الميثاق.

وأخيرا التواصل المباشر مع الجهات، وهو ذلك أننا بدأنا آلية التواصل المباشر مع الجهات ومن خلال زيارات تواصلية التي ننظمها، باعتبارها آلية مهمة للإنصات للتتبع للتعرف عن كنب على هموم ونظرة منتخبي مختلف الجهات والوقوف على الإشكالات المتعلقة بورش الجهوية وغيرها.

في هاذ الإطار تمت لحد الساعة 6 زيارات لحد الآن ل 6 جهات، جهة بني ملال خنيفرة، جهة درعة تافيلالت، جهة فاس مكناس، جهة الشرق، جهة مراكش، وجهة سوس ماسة. وقد تمت برجة في نهاية هذا الأسبوع جهة طنجة تطوان الحسيمة إن شاء الله يوم 19 يناير 2019.

إذن هذه الخطوات العامة والبرنامج العام لتنزيل الجهوية المتقدمة، وبطبيعة الحال الحكومة هي طرف فيه فقط، وإنما الطرف الآخر هي الجهات، فالذلك هناك تفاعل على هذه المستويات.

لابد أن أتحدث - كما طلب بعض السيدات والسادة المستشارين المحترمين - عن دور هاذ الورش ديال الجهوية في إدماج الشباب، صحيح الجهوية المتقدمة عندها دور كبير في إدماج الشباب، ولذلك كان هناك اهتمام كبير بهذا البعد الجهوي في المخطط الاستراتيجي للتشغيل.

وفي هذا الإطار، كان هناك محور خاص في هذا المخطط الوطني يتم بدعم البعد الجهوي في التشغيل، ويتم بالتالي العمل على وضع عدد من التدابير وهي:

أولا، وضع خطة متعددة السنوات لإنعاش التشغيل على صعيد كل جهة، على أساس تشخيص تراي مشترك.

ثانيا، وضع تدابير تربية للتشغيل مكتملة للتدابير الوطنية.

ثالثا، وضع آليات تربية مناسبة لضمان تمويل الإجراءات المقررة.

وأخيرا، وضع إطار حكامه تربية وتحديد الوسائل والإمكانات اللازمة

لضمان وضع تدابير فعالة.

في هذا الإطار سيتم العمل على توقيع عقود برنامج بين الحكومة وكل جهة على حدة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جهة وتنزيل هذا البرنامج في المرحلة المقبلة من خلال إنشاء المراكز الجهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات كآلية للمصادقة على المخطط الجهوي للتشغيل وبلورة تدابير جهوية لتنمية الكفاءات المكتملة للتدابير الوطنية لأن هاد تنمية الكفاءات والتكوين بغرض التشغيل يجب أن يكون مكيفا مع كل جهة، كل جهة عندها المستويات التنموية أو المجالات ديال التنمية الخاصة بها، ويجب التكوين أن يذهب في هذا الاتجاه، ما نكونوش في جهة مثلا تافيلالت بنفس ما سنكون في جهة الدار البيضاء، هذا أولا.

ثانيا، إعداد المخطط الجهوي للتشغيل، بناء على مضامين البرنامج الجهوي للتنمية والتنسيق بين أنشطة مختلف المتدخلين في برامج الاستثمار والتكوين والنهوض بالتشغيل وتعزيز الالتقائية والتكامل وتطوير رصد سوق الشغل الجهوي؛

إنجاز التشخيصات الترابية والدراسات الاستشرافية؛

وضع منظومة جهوية للتشغيل الذاتي لتحسين القابلية للتشغيل؛

وأخيرا إعداد وتنفيذ إجراءات جهوية للنهوض بالتشغيل المكتملة للإجراءات الوطنية.

هو طبيعة الحال في جميع المخططات الوطنية هناك الآن اتجاه نحو إدماج البعد الجهوي، جميع المخططات، والسياسات، مثلا السياسة المندجة للشباب فيها البعد الجهوي، مختلف السياسات حتى على مستوى الصحة والتعليم إلى آخره، غير التعليم هي سباقة للجهوية لأن إنشاء الأكاديميات في فترة سابقة كمؤسسات عمومية هي راه نوع من التفويض للصلاحيات المركزية لمؤسسات جهوية لتقوم بمهامها، مع الأسف ذاك الشيء توقف في البداية ولكن احنا في ظل هذه الحكومة غادي نعزو هاذ البعد الجهوي القوي في مجال التعليم كما في غيره من المجالات.

ولكن أريد هنا أن أخص بالذكر أن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني تضمنت محورا خاصا لتعزيز الشراكات مع المقاولات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الترابية من أجل خلق تخصصات مهنية تواكب تطور الجهات وتستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني من الكفاءات في القطاعات الواعدة، تمكن من تيسير إدماج خريجي التكوين المهني في عالم الشغل، ومن هنا سنسير نحو تكييف مؤسسات التكوين المهني في المراحل المقبلة مع حاجيات كل جهة جهة، بل داخل نفس الجهة كل منطقة أو إقليم إقليم.

القطاع الفلاحي لأن هذا هو المحور دابا هاذ السؤال في الحقيقة فيه 3 دالمحور:

المحور الثاني هو القطاع الفلاحي، مرحبا، الأساس ديال القطاع الفلاحي.

أولا وقبل كل شيء قضية الماء، قضية الماء التي أشرتم إليها، هناك اهتمام

من الإجراءات الأخرى حتى هي ضرورية ومساعدة ومهمة. إذن هناك إستراتيجية واضحة، هناك محاور واضحة الإجراءات، وهناك برامج ذات الإجراءات واضحة وغادين فيها، إن شاء الله، واحنا متفائلين بالنسبة للمستقبل في هاذ القضية ديال الماء، وإن كان كل شي من عند الله، هاذ القضية ديال الماء كين صعوبات، راه دول وكبيرة وكتعاني من هاذ المشكل ماشي غير احنا، ولكن احنا عندنا إجراءات، ما تنساوش بأن الآن جائزة معروفة دوليا أشنو هي؟ جائزة الحسن الثاني للماء، اعترافا بجهود المغرب في هاذ المجال، وبأن الرؤية ديال جلالة الملك الحسن الثاني، هي رؤية عبقرية ومستقبلية، فلذلك ما نصغروش بلادنا، دارت جهود كبيرة ومهمة وكتندار الجهود وغادي تدار جهود كبيرة ومهمة، وطبيعة الحال النقص وبعض النقص وبعض المشاكل اللي كتوقع على الرغم من هذه الجهود، هذه النقطة الأولى اللي مرتبطة بالماء.

النقطة الثانية مرتبطة بالبعد المجالي في المجال الفلاحي، ذلك أنه يجب أن نعرف بأن الفلاحة هي فلاحة وقطاع ديال الفلاحة هو قطاع مرتبط بالأرض، مرتبط بالمجال، ما يملكش تقاربه بدون مقارنة مجالية، واستراتيجيات محلية، ولذلك كان هناك اهتمام بهاذ العملية، من خلال: أولاً، تعزيز اللاتمرکز في تدبير القطاع الفلاحي، ذلك أنه هناك هيكلية إدارية لقطاع الفلاحة، تأخذ بعين الاعتبار الهياكل اللامركزة، وتخول هذه المصالح اللامركزة سلطة اتخاذ القرار على المستوى الجهوي في عدد من الأمور اللي تفوضت ليها. هذه النقطة الأولى، وإن كان هناك طموح إلى أن نعزز هاذ اللامركزية أكثر.

هناك ثانيا، اعتماد المخططات الفلاحية الجهوية، هاذ المخططات الفلاحية الجهوية، والتي شاركت في بلورتها الجماعات المحلية، الجهات المحلية المرتبطة بالفلاحة، الإدارات المركزية، والسلطات العمومية في واحد المقاربة تشاركية، وهي المخططات التي تم التوقيع عليها رسميا أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله من قبل رؤساء المجالس الجهوية والغرف الفلاحية.

وتعد المخططات الفلاحية الجهوية خارطة الطريق للتنمية الفلاحية لجهات المملكة في أفق سنة 2020، وتم تحيين ومطابقة هذه المخططات مع التقسيم الحالي، لأنه كانت قبل التقسيم الجهوي الحالي ديال 12 جهة فعاد 16 جهة الحالي، وذلك بتعاون وشراكة مع المديرات الفلاحية.

وفي إطار تنزيل هذه الإستراتيجية تم اتخاذ عدد من التدابير المصاحبة، الغرض منها إبراز المؤهلات التي تزخر بها كل منطقة، منطقة، وكل جهة جهة، ومن ذلك تنمية سلاسل الإنتاج من خلال اعتماد مقاربة سلسلة القيمة كإطار أمثل لتطوير السلاسل النباتية والحيوانية عبر اندماج مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية، بهدف تحسين الإنتاجية، تحسين الجودة، الرفع من القيمة المضافة للفلاحة ولدخل الفلاحين.

ويمكن أن أقول بأنه من 2008 إلى اليوم، ارتفع الدخل ديال الفلاح الصغير والمتوسط في العالم القروي أكثر من 60%.

خاص بالماء وأتم تعرفون بأن عندنا الآن مخطط ديال الماء خدامين يعني مخطط ديال الماء ننفذه، والآن هناك وضع مخطط بعيد المدى للماء على 30 سنة كما ينص على ذلك آخر قانون ديال الماء، قانون ينص على ضرورة المخطط الوطني للماء خاص تكون فيه 30 سنة، ولذلك الآن نعد مخططا جديدا 2020-2050 للماء، علاش؟ لأن الماء واحد القطاع استراتيجي خاصو علاجات اللي هي بعيدة المدى إستراتيجية، هاذيك العلاجات الصغيرة لا تنفيذ وحدها، لأن التقلبات المناخية ما يملكش تنبأ أش غادي يوقع غدا، غدا تنبئو واحد السد هنا تيجينا الشتا في بلاصة أخرى هذاك السد ما فيش الماء، هاذ الشي دابا واقع.

فلذلك ماشي غير نقول بناء السدود غنبنو السدود، ولكن ما عندناش ما يملكش تنبؤو كثيرا، فلذلك هناك استراتيجيات ناجعة قوية لمحاولة التحسب وإعداد أرضية قوية تستطيع أن نواجه مشكلة ندرة المياه إذا وجدت في المستقبل، وهي تنبئي على محاور:

المحور الأول، هو الاستمرار في تعبئة المياه السطحية، المياه السطحية اللي تتجي من عند الله من الشتا، خاص التعبئة ديالها إلى أقصى حد، ومن هنا تقوية هاذ البرامج ديال السدود، السدود الكبرى، السدود المتوسطة، والسدود الصغرى والتلية، وهنا برامج مستمرة. سنويا هناك اثنين أو ثلاثة سدود كبرى سنويا تنتشأ جديدة، وعلى الأقل 10 سدود متوسطة وصغرى سنويا من غير السدود التلية.

فلذلك هذا برنامج مستمر ولا يتوقف، لأن تعبئة المياه السطحية شيء مهم علاش؟ لأن باقي عندنا جزء كبير من المياه ديال الأمطار تمشي للبحر ومن الممكن أن نخزنها وأن نعبئها، هذا المحور الأول.

المحور الثاني، هو دعم ترشيد استهلاك الماء في القطاع الفلاحي، وأنت فلاح عارف هاذ الشي، هناك دعم ديال السقي، الري الموضعي أو بالتنقيط (Goutte à goutte) بالتنقيط، هاذ السقي الدعم 100% بالنسبة للفلاحة الصغار، وتقريبا 80 حتى 90% بالنسبة للفلاحة الكبار، إذن كلشي تقريبا اللي بغا.. علاش؟ لأن هذاك الماء ما عندو ثمن، هذاك الماء اللي تنقصو ما عندو ثمن، وهذا أدى إلى اقتصاد مهم وكبير للماء، وقصص من نسبة الهدر، مع أنه هاذ السقي بالتنقيط يكتف أيضا الإنتاج، كيساعد أيضا حتى الفلاح يكتف الإنتاج ديالو، يقلص استعمال الأسمدة، فهو نفع كثيرا، وهذا طبيعة الحال هذا برنامج مستمر، ترشيد ديال استعمال المياه. ولكن هناك ثالثا، واحد المحور ثالث، وهو تحلية مياه البحر، ولذلك في اشتوكة آيت باها، هناك اليوم إنشاء محطة ديال تحلية مياه البحر للاستعمالين: الاستعمال ديال السقي والاستعمال ديال الماء الشروب، والسقي غادي يمكننا من سقي 15 ألف هكتار في المنطقة، عندما لا يمكن تعبأ الوسائل الأخرى كمنحجو وأخيرا إلى هذه الوسيلة الثالثة.

بطبيعة الحال هناك إجراءات أخرى في الإستراتيجية ديال معالجة ندرة المياه، من بينها معالجة المياه العادمة، السيدة كاتبة الدولة هنا، من بينها عدد

واحد البرامج ناجعة، مسطرة جديدة ناجعة لتمليك ديال الأراضي السلالية، هذا راه خاصكم تصفقو له، ماشي أسمو، هاذ الشي اللي خاص... لأن ما عمرها ما تدارت، بدعم من جلالة الملك نعتز به، بطبيعة الحال. بلورة مسطرة ناجعة من حيث الكلفة والأجل التنفيذي لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، تطبيق هذه المسطرة الجديدة في مرحلة تجريبية على مستوى 66000 هكتار من الأراضي الجماعية، دائرة الري الغرب، اللي كاشط أول كيم 51000 هكتار تقريبا هذه تمت، الحوز 15000 هكتار كاشط اختياري، ومن بعد ذلك ستعمم هذه المسطرة إن شاء الله على جملة الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري وهذه مهمة جدا، غادي تخرج لنا واحد المشكل مشريك من عهد الحماية إلى اليوم وغادي تحلو هذه الحكومة، لأن عندها الإرادة باش تحلو وعندها الجراة باش تحلو وعندها النجاعة العملية الواقعية باش تحلو. شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أول كلمة في إطار التعقيبات لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي الأعزاء،

مسء النور،

بداية أنا اتفق مع السيد رئيس الحكومة على أن الموضوع يتقاطع في كثير من القضايا مع المحور الأول، هذا صحيح، ولكن اللي ما تنتفش عليه مع السيد رئيس الحكومة هو أنه هاذ الموضوع ليس بثلاثة محاور، لا، هي هذو مواضيع أو قضايا متداخلة أشد التداخل، فحين نتحدث عن تميم القطاع الفلاحي نتحدث عن أشنو هي التدابير وأشنو هي الإجراءات وأشنو هي المخططات، أشنو هي الاستراتيجيات اللي غادي تعتم الحكومة باش ترفع من القيمة المضافة للرفع من إنتاج الثروة، وبالتالي خلق فرص الشغل المدرة للربح والدخل وإدماج الشباب من خلال هاذ العملية، وأشنو هو دور المجالس الجهوية اليوم راه عندها مجالس جهوية منتخبة، أشنو هو الدور ديالها في خلق هاذ الوضعية الجديدة اللي عتسمح بالإنتاج ديال الثروة وإدماج الشباب في الشغل من خلال هاذ العملية.

وفي هذا الباب ما متفكش معاك السيد رئيس الحكومة، لري المسؤولية أو إلقاء المسؤولية على مجالس الجهات ونقولو على أنه صافي الحكومة فضت، راه كابنة المجالس الجهوية ما غنتدأكروش عليها لا، فأعتقد

ولهذه الغاية تم إبرام 19 عقد برنامج بين الدولة والمنظمات المهنية تحدد الأهداف المتوخاة لكل سلسلة، بالنسبة للإنتاج والتمين والتسويق، والتدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان تنفيذ مختلف برامج العمل التي ستمكن من تحقيق الأهداف المسطرة.

تم لحد الآن تطوير المنتجات المحلية كفاطرة للتنمية وخلق الثروة، وخاصة بالمناطق النائية عبر مواكبة المنتجين وتأطيرهم وتكوينهم على المستوى التقني والتسييري التجاري.

وفي هذا الإطار، تم دعم وتأهيل 600 تجمع للمنتجين من أجل تكثيف الإنتاج وتحسين جودته، ترميز 62 منتوجا بمختلف مناطق المملكة.

تم أيضا إرساء عملية التجميع كآلية هامة للنهوض بفترة الفلاحين الصغار والمتوسطين، أتم كتعرفو بأن التجميع في هذه القضية ديال الفلاحة، بالنسبة للفلاحة الصغار مهمة جدا، اللي استطعو يندمجو ويمشيو في هاذ الشي راه كيجح، ووصل حجم الاستثمارات المبرجة لهذه الدعامة حوالي 147 مليار درهم، على مدى 10 سنوات لفائدة 1500 مشروع.

النهوض بالفلاحة التضامنية، حضرت عليها منذ قليل، اللي عندها دور كبير جدا، هذه الفلاحة التضامنية، عبر تنفيذ مشاريع مستدامة ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، وهي التي تساهم في محاربة الفقر بالعالم القروي، والرفع من الدخل الفلاحي لمستغلي الضيعات الأكثر هشاشة، ويتم إنجاز هذه المشاريع في إطار اتفاقيات شراكة الموقعة مع المنظمات المهنية الحاملة للمشاريع، ويتم العمل على مواكبة وتأطير وتكوين وتأهيل هذه المنظمات لجعلها قادرة على تطوير وتسيير وحدات التيمين وعلى تسويق المنتجات الفلاحية، دبا تمشيو لشي بلاصة كتلقاو المنتجات ديال أركان وديال الكرموص الهندي، الصبار أيضا وغيرها.

فهذه التيمين ديال هذه المنتجات إنما هو الأخذ بعين الاعتبار المنتجات المحلية ومحاولة التأقلم مع إمكانيات كل منطقة منطقتة، وفعلا عدد من التعاونيات الفلاحية في هذا المجال نجحت.

تتمين العنصر البشري في المجال الفلاحي، ذلك أنه من أجل تميم العنصر البشري تم وضع إستراتيجية جديدة للتكوين المهني في القطاع الفلاحي، ترتكز على شبكة تتكون من 53 مؤسسة للتكوين، موزعة على مختلف جهات المملكة، وذلك قصد مواكبة تنفيذ وتنزيل المخططات الفلاحية الجهوية في القطاع على مستوى كل الجهات، وتم في هذا المجال وضع 12 مخطط جموي للتكوين المهني الفلاحي.

الشروع في إعداد مخطط وطني لإنشاء حاضنات المشاريع المبتكرة وأخيرا في هذا المجال الفلاحي لا بد أن أشير إلى برنامج تمليك الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق اللي هو البرنامج اللي بدا، والي بدا في البداية ببلورة مسطرة جديدة ناجعة، حتى هذا إذا سولتونا عليه تنقلو علاش ما درتوهش فاش كنتو؟ لأن اللي قلتي ليا نقول لك علاش ما درتوهش؟ بدا غير أخيرا هذا، 60 سنة من بعد الاستقلال عاد كنوضو

2013، اللي في علمي اجتمع مرة واحدة، هاذ اللجنة الدائمة ديال متابعة تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية وتمثين القطاع الفلاحي بطبيعة الحال في صلب هذه العملية، فشحال؟ من 2013 إلى اليوم 6 سنوات، اجتمع مرة واحدة يوم 13 يوليوز 2015، والمرسوم ينص على أنه هاذ اللجنة الجهوية أو الوطنية خاصها تجتمع مرتين في السنة، مرة في أبريل، مرة في أكتوبر، ما تتجمعش السيد رئيس الحكومة، قولو لنا علاش، للتتبع. هنا فين تبتان الجديدة، أنكم ما شي جديين.

قلتو في المرسوم على أنكم غادي تحدثو لجان جمهورية على مستوى الجهات للتتبع ديال هاذ العملية، ما تتجمعش لأنه اللجنة الوطنية اللي من المفروض اتما ترأسوها السيد رئيس الحكومة ما تتجمعش، إذن ما كايش الجديدة وما كايش المسؤولية، لأنه بدون تفعيل هاذ الآليات ديال الحكامة في التدبير ما يمكن لناش نحققو الالتقائية والتناسق والتناغم بين مختلف البرامج بما فيها البرنامج ديال مغرب المخطط الأخضر، لأن هذا هو المخطط المعني بالدرجة الأولى، فهذا الخلل الثاني.

الخلل الثالث، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما عندكمش رؤية واضحة، مزيان تدافعو على الحصيلة ديالكم وتقولو لنا الحكومة.. مزيان، ولكن لا تدعو الآخرين باش عاود ثاني ما يوجهوش لكم النقد في بعض الأحيان قاسي، خاصكم حتى اتما تعترفو بالأخطاء ديالكم، تعترفو بالنواقص ديالكم، تعترفو بالخلل اللي كايين في السياسات اللي تتبعوها وتهجوها مدة 7 سنوات.

فنعتمد على أنه هاذ غياب الرؤية الإستراتيجية عند الحكومة في هاذ المواضيع ديال الجهوية المتقدمة والدور ديالها في التنمية وإدماج الشباب ناتجة عن الحذر ديالكم السياسي، خاصنا تتوفرو على الشجاعة السياسية السيد رئيس الحكومة، فين تيبان هاذ الحذر؟ بان في عدة مناسبات، إبان المناقشة ديال الاختصاص ديال التكوين المستمر، عقلتو على النقاش اللي كان، بان اليوم في مساهمة الجهات في الصندوق ديال تنمية العالم القروي، ذلك 40% كايين حذر كبير، وكايين من طبيعة الحال عدم الحماس ديال الحكومة في دعم الاختصاصات اللي هي ديال المجالس الجهوية وما بالكم بالمشاركة وأنا نلحمو شي نهار تجيبو لنا مقترح قانون أو مشروع قانون لتعديل القانون التنظيمي باش يمكن لنا نزيدو من الاختصاصات أو نقلو الاختصاصات للجهات.

فما هو في نظري وفي تقديرنا السيد رئيس الحكومة ونهضر معك بالهدوء، في نظرنا تجاوز هذه الوضعية وخلق وضع جديد في المناطق القروية من خلال تمثين القطاع الفلاحي باش نمكنو الشباب ديالنا من الخروج، ونمكنو هذه المناطق اللي تستوعب 14 مليون مغربي، بل تمثين القطاع الفلاحي ماشي فقط لتحسين الأوضاع المعيشية ديال ساكنة العالم القروي، بل للمساهمة في التوازنات الماكرو اقتصادية ديال بلادنا من خلال رفع النسبة ديال القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، وكذلك التوازن

على أنه الحكومة تتحمل كامل المسؤولية في هذا الباب، لأن الاختصاصات الذاتية اللي عند المجالس الجهوية هي محدودة جدا، لا تترقى إلى مستوى التأثير ديال هاذ المجالس الجهوية، التأثير في القطاع الفلاحي بغرض تمثينه، فالحكومة هي اللي عندها المخططات في هذا المجال.

حين أفرد جلالة الملك في خطابه لافتتاح البرلمان حيزا هاما لتمثين القطاع الفلاحي وتوسيع الاستثمار فيه وإدماج الشباب القروي في هاذ الدينامية الاقتصادية، فأعتقد هذا توجيه ملكي واضح للحكومة وللبرلمان للنقاش في هاذ الموضوع بالجدية اللازمة وبالروح ديال الحوار الإيجابي من أجل معالجة القضايا اللي مرتبطة بهاذ الملف كله، الجهوية المتقدمة الشباب والقطاع الفلاحي.

وأقول على أنه نحن على مشارف انتهاء المدة أو 10 سنين ديال المخطط الأخضر وجاي التقييم في أبريل الجاي، هذا الوقت للإعداد الجيد لهذا التقييم، فأكد أنه الكل سينتفق على أنه هناك مكامن الضعف بما فيها القطاع الوصي نفسه يتحدث عن مكامن الضعف في هذا المخطط، والا سنكون ذلك الساعة ما نهضروش على ضروري إيجاد حلول لإدماج الشباب أو أننا نتذكرو على تمثين القطاع الفلاحي، فهناك خصائص، هناك ما هو إيجابي احنا غنمناه، ولكن كايين الكثير اللي تينتظرنا خاصو يتدار والحكومة عندها دور عندها دور مركزي في هاذ الباب.

حين نتحدث على الجهوية المتقدمة السيد رئيس الحكومة، أنا بحثت، المجالس الجهوية تدير مجهود، ولكن الحكومة - أعتقد - تتعامل بواحد النوع من اللامبالاة في هذا الباب، فلم تبادر الحكومة ولو لمرة واحدة إلى عقد اتفاقات شراكة في إطار الاختصاصات المشتركة مع المجالس الجهوية، تركتو المجالس الجهوية لأمرها، وهي الموارد ديالها محدودة جدا واتما تتعرفوها، فمثلا نتحدث عن صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، ف 40% من الميزانية ديال المجالس الجهوية تتمشي لهاذ الصندوق، والصندوق محسوب على الحكومة.

فأعتقد السيد رئيس الحكومة، بلا ما ندخل في هاذ التفاصيل لأن ما عنديش الوقت بزاف، ولكن أقول على أن الوضع في العالم القروي والوضع ديال القطاع الفلاحي مازال خاصو مجهود كبير، فكل الشي اللي تدار من برامج والمخططات النتائج كانت محدودة.

السؤال هو: لماذا هذه المحدودية في النتائج أو أين يكمن الخلل؟ فأعتقد على أنه الخلل تيكمن في 3 العناصر السيد رئيس الحكومة:

أولا: ما كانش واحد النوع الجديدة المطلوبة والمسؤولية من طرفكم والحكومة اللي قبل منكم وحتى اللي قبل كاع في التعاطي مع هذا الموضوع، ما تتفعلوش الآليات اللي تتخلقوها اتما، كانت لجنة أو مجلس بين وزاري من 99، وصل عليكم حتى 2013، 10 سنين ما اجتمع للنظر في هاذ القضايا ديال الشباب وتنمية العالم القروي وتمثين القطاع الفلاحي، 10 سنين ما اجتمع، اتما أصدرتو مرسوم، اتما يعني التحالف الحكومي الحالي في

المعانة المسؤول عليها هي السياسات ديال الحكومات المتعاقبة، خاصة هاذ الحكومتين الأخيرتين اللي توفرت ليهما كل الفرص من مخططات ومن قوانين ومن منظومة قانونية وفوتت الفرصة، نأمل أن لا تفوتنا الفرصة هذه المرة. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا بإمعان إلى أجوبتكم حول تساؤل فريقنا، وفي تدخلي أو تعقيبي على هذه الأسئلة سوف أنطلق من محطتين اعتبرهما رئيسيتين في التعقيب. الأولى، 2 أكتوبر 2017 حيث استقبلتم من طرف جلالة الملك بالقصر الملكي العامر وأعطاكم جلالة الملك تعليمات واضحة لإعطاء الأولوية لمشكل الماء، ولبناء ما يمكن بناؤه من السدود المتوسطة والكبيرة، ومن طبيعة الحال إعطاء الأسبقية للماء الصالح للشرب، وبعده مباشرة للسقي الموجه للفلاحة.

السيد رئيس الحكومة،

المحطة الثانية: هي قانون 36.15 الذي أصبحتم بموجبه تترأسون ما بات يصطلح عليه بـ "المجلس الأعلى للماء" الذي لم يجتمع منذ 2001، تحت رئاسة جلالة الملك في أكادير، وهاذا الاختصاص أعطاه لكم الدستور، منذ 2015، وحسب علمي لم يجتمع هذا المجلس إلى حد الآن، رغم أهميته، كما جاء في إجاباتكم السيد رئيس الحكومة.

المحطة الثالثة: وهي دائما تدخل في إطار التواصل مع الجهات وزاراتكم التواصلية مع جهة سوس- ماسة- درعة سابقا التي تنتمون إليها وأنتمي إليها وعدد من الزملاء، والتي كانت بطبيعة الحال مع وفد وزاري مهم جدا، والتي كان التطرق ديال المشاكل مع المنتخبين، جا طلب منكم الإجابة على المشكل الأول هذا بإجماع المنتخبين، معارضة وأغلبية، على حل مشكل الماء، وسلمت لكم السيد رئيس الحكومة، لأئحة من 10 سدود، واعتبرت مستعجلة، حوالي 350 مليون متر مكعب، مليار ونصف ديال الدرهم.

مع الأسف السيد رئيس الحكومة في القانون المالي ديال 2019 لم يرد أي أحد من هذه السدود، علما بأن هذه الجهة تنتج كما تعلمون، ومن هنا سوف أنطلق للتحدث على الوضعية الفلاحية وبالخصوص عن هذه الجهة، لماذا؟ ليس فقط لأنني أنتمي إليها، ولكن هذه الجهة السيد رئيس الحكومة،

ديال ميزان الأداءات من خلال الرفع من التصدير، وكذلك بين تخفيض نسبة البطالة.

أعتقد السيد رئيس الحكومة المحترم، أنه الأمر يمر:

أولا المدخل الأول، احنا الحمد لله استكملنا الورش التشريعي، القانوني التنظيمي عندنا، الميثاق أو مرسوم الميثاق خرج هاذي 3 ديال الأسابيع، القانون ديال المراكز الجهوية للاستثمار خرج هاذي أسبوع، الحكومة تكون عندها الجدبة والمسؤولية للإسراع، أقول للإسراع بتطبيق مقتضيات كل هذه الترسانة القانونية، لأنها هي المدخل الأساسي لمعالجة كل هذه القضايا.

المدخل الثاني، السيد رئيس الحكومة هو أنه كايته في أبريل الجاي تقييم مخطط المغرب الأخضر، خاص يكون الآن الاستعداد والبدء في الاستعداد باش يكون تقييم موضوعي، تقييم علمي، تقييم واقعي، تقييم يعكس ما تحقق في الإيجابيات ديالو وفي السلبيات ديالو، اعتقد هذه إرادة الجميع، باش يمكن لنا يكون التقييم بهذه المواصفات اللي هي مطلوبة ضروري من إشراك الجميع بما فيها البرلمان، إشراك الجميع بما فيها البرلمان والمهنيين في المقدمة من طبيعة الحال، بالإضافة إلى كل المرتبطين بهذا المخطط من أجل وضع استراتيجيات جديدة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية في الخطاب لافتتاح البرلمان، خاصة ما يتعلق بالاستثمار في مليون هكتار ديال الأراضي السلاية.

هذا هو المدخل الثالث السيد رئيس الحكومة، أعتقد ينبغي على الحكومة أن تتجنب إلزاما المنهجية والمقاربة اللي تعاملت مع المخططات السابقة في الاستثمار في هذا المليون هكتار، لأنه الهدف هو توسيع الاستثمار ليشمل فئات في هذا المجال القروي، يتغيا هذا المشروع إدماج الشباب خاصكم تعطيو الأولوية للشباب، وكان عدة تدابير اللي خاصها تعطى للمجالس الجهوية.

وهنا أدعو الحكومة لتمتلك الشجاعة السياسية، لتمتلك الشجاعة السياسية، وتعيد النظر في تعاملها مع المجالس الجهوية في ما يتعلق، لا بالاختصاصات الذاتية خاصها تدعم ولا بالاختصاصات المشتركة، وتبادر الحكومة لأن هي اللي عندها الإمكانيات، المجالس الجهوية ما عندهاش، المبادرة خاصها تحي منكم السيد رئيس الحكومة، وأتم إلى حد الآن، 3 سنين لم تبادروا ولو مرة واحدة للقيام بالتدابير في هاذ الاتجاه.

نعتقد من خلال هذا السيد رئيس الحكومة، هاذ المداخل هي أساسية، ولكن دعوني أقول، السيد رئيس الحكومة، وإلى كنتو بهاذ النظرة المفرطة في التفاؤل بالنتائج والحصيلة ديالكم، مثل القول في تعقيبكم قبل قليل على أنه ما عندناش المشكل ديال تشغيل الشباب في العالم القروي، تبارك الله 40% كيشغلون، أعتقد أنت عارف مع راسك السيد رئيس الحكومة أنه هاذ الشي مجانب للصواب، زعما بزاف على الدفاع الأعمى على الخطأ، على مسائل خاطئة، الشباب في العالم القروي يعاني التهميش، يعاني الفقر، يعاني البطالة، يعاني من كل أشكال الحرمان، وهاذ

أكثر من هذاك الشيء، هاذو هما اللي تيساهمو في الاقتصاد وتيساهمو في الأمن الغذائي، راه الجزائر اللي هي جارتنا معدل ديال كل جمحة تجي 15 درهم لكل واحد في هاذو الخضرا، غنقولو الحمد لله، ولكن هاذو الناس اللي تيساهمو في هاذو الأمن الغذائي خاصنا نلتفتو لهم بواحد النظرة واقعية ما شي نظرة متشائمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد امبارك حمية:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

زملائي المستشارين،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي أن نقف عند بعض المعطيات مشفوعة باقتراحات ذات الصلة بهذا الموضوع الهام.

أولا: من باب الواقعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نتمن الجهود التي تبذلها الدولة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لرحم رهان التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي عبر سياسات وبرامج طموحة، لا مجال للشك في نجاعتها وفي صدارتها خيار الجهوية المتقدمة، التي نرى فيها كخيار إستراتيجي لحل معضلة الشغل وتحسين ظروف عيش المواطنين وتقريب الخدمات من المواطنين.

وعلى هذا الأساس، السيد رئيس الحكومة، نطالبكم بالإسراع في تنزيل اليوم قبل الغد ميثاق اللاتمركز والقانون المتعلق بالاستثمار.

ثانيا: نعتقد جازمين أن المطلوب اليوم هو تقييم الأداء الجهوي بعد 3 سنوات من الممارسة للوقوف على مواطن القوة والضعف والمرور إلى السرعة في مواكبة هذا الورش الإستراتيجي، من خلال تفعيل اللاتمركز الإداري وحسم إشكالية الاختصاصات وتداخلها بين المركز والجهات، علما أن المجالس الجهوية لازالت إلى حد اليوم غير قادرة على ممارسة حتى اختصاصاتها الذاتية وبالأحرى المشتركة والمنقولة في ظل ضعف التجاوب الحكومي.

ثالثا: بخصوص انتظارات الشباب من الجهوية المتقدمة، فبممكننا أن نلخصها في مسألتين:

المسألة الأولى: توسيع التمثيلية السياسية محليا وجمويا عبر آليات قانونية، حيث لم يعد مقبولا اختزال الدور المؤسساتي للشباب في اللائحة الوطنية والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي كمؤسسات مركزية، هذا المجلس الذي كنا نتمنى أن تراعي هيكلته فيه البعد الجهوي أسوة

تنتج 70% ديال الخضرا والفواكه التي تصدر إلى الخارج، تنظن بأن متفق معايا، وتنتج كذلك 65% من الخضرا والفواكه التي يستهلكها المغاربة، لأنه من أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، يناير، فبراير حتى مارس وأبريل الإنتاج ديال البيوت المغطاة وغيره هما اللي تيساهمو في ضمان الأمن الغذائي للمغاربة، وهاذو الشيء من طبيعة الحال كينتجوه الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار.

نعطيك مثال السيد رئيس الحكومة، لأنه قلتو خاصنا نتكلمو واحد الكلام اللي هو واقعي وديال الأرض، كما يقال بالأمازيغية أكل، أرى نساوول لغة وأكل، الفلاحين الصغار والمتوسطين السيد رئيس الحكومة، لما تينتجو في واحد الهكتار كيف ما بغا يكون ديال البطاطس أو لا ديال الجزر خيزو، ولا ديال.. لما تيخسر عليه واحد 30 ألف درهم للهكتار تيساهم في الاقتصاد ديال البلاد، تيساهم في ضمان الأمن الغذائي، ولكن لما تيخسر 30 ألف درهم وتيشد فيها 15 ألف درهم، راه هذيك 15 ألف درهم راه هو الأول اللي دار الإعانة للشعب ما بقائش الحكومة ولا وزارة الفلاحة ولا المغرب الأخضر هو اللي تيعطيه الإعانة، وهاذو الشيء لمستوه السيد رئيس الحكومة - تنظن - عبر الوزراء ديالكم في واحد العدد ديال القطاعات اللي تضررت، على رأسها قطاع الحوامض، ما يفوق 30 ألف طن باقي متعلقة فالأشجار، ما مشات لا التصدير ولا للتصنيع وما قدرو حتى مواليا بمسوها، وأكثر من 20 ألف طن تلاحت، أنا ما نتكلمش على الفلاحة الكبار، نتكلم على الصغار.

اليوم نعطيكم غير إقليم تارودانت وحدو أكثر من 400 ضيعة متعلقة عند الحامين غادية تباع، وهاذو الناس إلى تباعت هاذو الضيعات ومشاو للمصير اللي معروف غادي يؤثر على السلسلة ديال الاقتصاد، إحصائيا 320 حرفة تعيش مع القطاع الفلاحي، وفيها 80 رئيسية، واليوم نتعرفو الوضعية، أنا مع السي حيسان، راه سوس كلشي واقف، فراسكم أنه كايين إضراب ما يفوق من 90% ديال التجار، هاذو الشيء راه ماشي مزايده ولا الرغبة ديايلى بإحراجكم وإحراج حكومتكم، هذا واقع السيد رئيس الحكومة، ما يمكنش نعطيو عينينا على واحد الواقع اللي تيعيشوه الناس.

القطاع الفلاحي اليوم إلى ما تقذناه بجل المشكل ديال الماء نخلمو خاص الماء يجي من الشمال كما جا من أمريكا من كولورادو باش تعتق المنطقة ديال كوتشيلافالي راه سوس بعد غدا غنتولي صحراء، وإلى مشى لنا الإنسان السيد رئيس الحكومة راه ما غادي ينفعوننا الفلوس بوالو، لأنه الناس ديال سوس اللي أنت منهم راه ما تيعرفو يديرو حتى شي حاجة إلا الفلاحة، عندهم العزم، عندهم الحرفية، عندهم المعرفة ولكن إلى ما كان الماء راه ما غادي يبقى عندنا حتى حاجة.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، المساهمة ديال هاذو الفلاحين، باش نكونو معترفين بها، راه اليوم لما تمشيو للسوق وتلقاو المعدل اللي تتشري المرأة ب 150 أولا 100 درهم وعندها 5 ديال الدراري في الدار، خيزو ب 3.5 درهم، البطاطا ب 3.5 درهم، ما طيشة ب 3.5 درهم، ثمن الإنتاج راه

يعني راه كين الخطاب ديال العدمية في هذه المؤسسة ديالنا، راه ما يمكنش، راه المغرب فيه الخيرات، أورا فيها المشاكل، الفيضانات في أورا، والفيضانات في أمريكا، يعني الحمد لله المغرب أرخاص الحضرة من طبيعة الحال، رخاص الحضرة لأن المغرب الأخضر دار الخدمة ديالو، دبا خاص الجمعيات وخاص التعاونيات أنهم يوصلو هاذ الشي لبرا ويسوقوه، خاصنا نتعاونو على التسويق، راه ما يمكنش الخطابات ديالنا راه ما كين والو، احنا راه عاقلين وعندنا 50 سنة أن المغرب في واحد الوقت ما كين والو دبا الحمد لله، كين الضوء، كين الماء، كين كذا، وراه ما يمكنش يكون عندنا كلشي راكم شتو الناس ديال السترات الصفراء في فرنسا والمشاكل اللي فيها.

السيد الرئيس:

إقضى الوقت إقضى واور. شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الاختيار ديالنا السيد رئيس الحكومة في هذا الموضوع يرجع أولا إلى الوضعية المتأزمة التي تعيشها شرائح كبيرة جدا من المواطنين المغاربة، ولا سيما الفلاحة والشباب بالعالم القروي، وهذا الشباب ها هو اليوم يعاني الفقر، التهميش، الهشاشة، ومعرض للتطرف واليأس وكراهية الآخر. السيد رئيس الحكومة،

قبل أن أقدم هذه المقترحات، أثير ملاحظة أساسية، فخلالة الملك أكد الدعوة إلى مراجعة النموذج التنموي خلال الثلاث أشهر، الوقت يمر، وتعلمون جيدا السيد رئيس الحكومة قيمة الوقت، ولا شيء قدم لجلالة الملك، ما هو ردكم على هذا السؤال؟

عودة إلى الموضوع، محور التسويق السيد رئيس الحكومة، السياسة الحالية نتيحتها وفرة في الزيتون، وفرة في اللبجون، في الحبوب، هاذ الوفرة السيد رئيس الحكومة، راه اللي متضررين منها هما هاذ الفلاحة اللي في العالم القروي، مجال الحبوب غادي يبقاو ذاك الفلاحة حياتهم كلها وهما كيديرو الحبوب ولكن غيورثو الفقر لهاذ الأجيال اللي كايته، لأن الحبوب ما عندهاش المردودية، اللبجون اليوم 6 ريال و4 ريال، المخطط ميزان، كين الوفرة، ولكن كيفاش غادي نعالجو هاذ المشاكل اللي كيتخبطو فيها الفلاحة، وشحال من فلاح راه اليوم عندو ديون وغيمشي للحبس، "اللهم إني قد بلغت".

بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المسألة الثانية: خلق برامج جمهورية تراعي فيها الانتقالية في السياسات القطاعية، موجهة للتشغيل ودعم المبادرة الحرة وتعميم بنيات سوسيو ثقافية مجالية توفر التأطير للشباب.

رابعا: أما بخصوص تهمين قدرات القطاع الفلاحي على ضوء خيار الجهوية، فتطلعنا كبير السيد رئيس الحكومة إلى رسم مقارنة حكومية منسجمة، لضمان نجاح البرامج الجهوية للتنمية الفلاحية، خاصة في ظل تعدد المتدخلين الجهويين داخل القطاع، مما يفرض خيط ناظم يمكن من بناء أقطاب فلاحية جمهورية بشراكة مع الجهات، كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي للجهات.

خامسا: نتطلع السيد رئيس الحكومة، إلى حل ملموس لإشكالية أراضي المجموع والتحديد الغابوي وملاك ليكرا بالجنوب، هذا الموضوع السيد رئيس الحكومة، اللي ما عمرو تثار، الأراضي التي تسمى ليكرا. في المناطق الجنوبية هي أراضي فلاحية يمكن أن يتم دعمها في إطار الفلاحة التضامنية، هنالك في الأقاليم هنالك أراضي جموع.

الأقاليم الجنوبية فيها منطقة تسمى مناطق ليكرا موروثه عن الأجداد أهلها معروفين، يستحال اليوم انخراطها في إطار الفلاحة التضامنية واستفادتها من المغرب الأخضر بسبب عدم تسوية وضعيتها القانونية.

السيد الرئيس،

كما نطالب بدعم حقيقي..

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم شكرا، انتهى الوقت، آسف.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

اسكاس امباركي، تميزت الجواب نون.

السيد الرئيس،

الأيد أنكم وضحت بما يكفي أهمية الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لكي تنجح كل الاستراتيجيات والمخططات الوطنية لتوفير الشغل القار لفائدة الشباب، باعتباره إحدى الملفات التي تؤرقنا جميعا والتي بواسطتها يمكننا اننشال شبابنا من الفقر والهشاشة.

أيد أنكم تتقاسمون معنا نفس الاهتمام لكن هناك جهات - كما قاتم - وسميتها تعيش الفقر المجالي، مطالبين اليوم بإعطائها اهتمام أكبر، أبرزها جهة درعة تافيلالت، والتي طالبنا من خلاله بضرورة إدماج الشباب الذي يشتغل عن المعادن والتنقيب عليها، حيث أكدنا غير ما مرة على ضرورة إنجاز مدرسة لتكوين الشباب في الميدان المعدني، لكي تواقهم في تحسين أدايمهم وإدماجهم في هاذ المجال.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس الحكومة،
نحن متيقنون على أنك ستدرسون هذه المقترحات وأن وزير الفلاحة
المحترم والمصالح التابعة له ستدرسها، مسؤوليتنا اليوم مشتركة، والآمال
ملقاة على عاتقك وعلى عاتق الحكومة وعلى عاتق الجميع،
المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات.
وفقنا الله لما فيه الخير لهذا البلد الأمين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة
الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
في هذه الدقائق الباقية أريد فقط أن أعيد وأؤكد على بعض البديهيات
الأولية.

أولا، على عكس ما قال بعض الإخوان ذلك الشيء الذي تدار للجهوية
المتقدمة في هاذ السنة ونصف، سنة ونصف ولا سنة و7 أشهر الآن في
الحقيقة سريع جدا وغير مسبوق وأنا أستغرب، أنا دائما قلتها هنا، الميثاق
اللامركزى شمال وهو تيتسنى، شمال من خطب ملكية 17 خطاب ملكي
أو رسالة ملكية. الحمد لله درناه ودرنا عليه النقاش داخل الحكومة بين
الوزارات المعنية وخرجناه بمخاض لأن ماشي ساهل، صحيح، الآن خاصنا
نداء التطبيق ديالو غادي نبادوه إن شاء الله عندنا نفس الإرادة، الإرادة
التي عندنا باش نخرجوه نفس الإرادة عندنا باش نطبقوه.

المراكز الجهوية للاستثمار شمال وهي تتسنى باش نديرو إصلاح
جذري، جذري حتى هو فيه صعوبات حتى هو فيه صعوبات، بقينا في
الحوار عليه حتى خرجناه الحمد لله، وهاذ جوج الأمور تتعني أن عطينا
بالعكس اعطينا للجهوية اهتمام كبير، ماشي فقط مجالس الجهات ولكن أيضا
المخاطبين دياهم التي هما الإدارات الجهوية، لأن بدونها لا يمكن أن نتحدث
عن الجهوية، أما الباقي راه فيه اتفاقيات، راه كين لقاءات مستمرة مع رؤساء
الجهات بحضور عدد من القطاعات المعنية مستمرة هاذ الفترة كلها باش
ندققو، لأن كين أمور التي كين خلاف حتى في المفهوم ديالها حول كيفاش
غادي نديرو لها، ما تظنوش بأننا في اختصاص الجهات تيم بين عشية
وضحاها راه عامين قليل، 3 سنوات دابا، 3 سنوات في عمر الجهات راه
قليل جدا، راه الناس دوزو عقود من الزمان في الجهوية وتيتخبطو عقود،
وغادي نقول لكم أنا الإسبان راه الوزير الأول الإسباني في آخر لقاء في
مراكش ولا فاش زارني هنا، بحال إلى قال بأنه يجب التريث في هاذ القضية

كأين قلنا الليمون، الحبوب، كآين الزيتون، كآين الوفرة كذلك، فهمة
الحكومة هي توجيه الفلاحين نحو سلاسل ذات قيمة مطلوبة على المستوى
الدولي والداخلي، نقتراح عليكم:

- أولا، تكوين متخصصين في التسويق، لأن هناك تجارب ناجحة في
دول كالصين، الصين علاش غزاونا؟ عندهم ناس مختصين في التسويق،
ديرو لنا محلات اللي متكلفين بناس يسوقو المنتج ديال المغرب.
- كذلك نقتراح الافتتاح على السوق الإفريقية برفع الحواجز الجمركية أمام
المنتجات المغربية.

- كما نقتراح تنظيم الأسواق الداخلية من خلال مراجعة القوانين وإعادة
النظر في سلطة الوصاية، وتخفيض تكلفة التعشير، لأن السوق الداخلية
قاعدة خلفية رئيسية وجب الاعتماد عليها قبل السوق الخارجية.
أنتقل بكم إلى المحور الاستراتيجي، نطلب منكم تشجيع الناس اللي
غستثمرو في البادية تحيدو لهم الضرائب.

كذلك دعم المستثمرين الذين غرسوا أشجار الزيتون والحوامض، لأن
عندو (goutte à goutte) عندو كلشي، عندو (les bassins) أشنو
يخصو ذاك الشتيلة يجيدها ويدير واحدة أخرى في بلاصتها، ولكن ما
عندوش باش يدر هاذ الشيء، دعموه واحد 4 سنين يدير شجرة أخرى،
لأن ما كانش محططات توجيهية، جهوية.

إعادة التشغيل وتأهيل محطات التغليف وتهيئة المنتج الموروث عن
مكتب التسويق والتصدير بمختلف المناطق.
نقتراح فرض الحواجز الجمركية على استيراد مساحيق إنتاج العصور،
تنجيهم من مصر حرام.

دعم استعمال تقنيات الطاقة الشمسية، لأن الفلاحة كاستهلكو مئات
الآلاف من الغاز المدعم، وكذلك الكهرباء.

الخروب والأركان ما يقاوش عند المياه والغابات، الأشجار المثمرة تولى
عند وزارة الفلاحة، وفيهم الثمن.

ملاءمة قوانين الضريبة والإقرارات الجبائية وقانون الضمان الاجتماعي
حتى تراعي وتلائم طبيعة القطاع الفلاحي.

كذلك داخلنا عليك بالله أمعالي الوزير، ملي كتمشي 400 مليار ديال
المغاربة كنعطيوها للفلاحة ديال تنعطيو خيرنا للبرازيل، مادة السكر،
ونديرو 800 ألف هكتار وقبيلة حضرو على سياسة الماء وهاذ الشيء 800
ألف هكتار والسكر مطلوب، شمال غادي يكلفنا هاذ 800 ألف هكتار؟
400 مليار اللي كنعطيوها للبرازيليين، وهاذي هي السياسة ودرس هاذ
الشيء اللي كنعقول لك.

كذلك السيد الوزير بالنسبة لإحداث وزارة لحماية المستهلك، راه
واحد كيشري (l'engrais) بـ 10 ريال واحد كيشري بـ 6 ريال،
راه مجموعة ديال الأشياء كيتخبط بها المستثمر والمستهلك، ديرو لنا شي
حاجة اللي غادي تحمي هاذ..

ومحليا، تما فين كنتختار البرامج فهو كيتحمل جزء من المسؤولية، باش تقول لي أنت شريك في التنفيذ وتقول لي لا أنا غير شريك في التقييم، لا يمكن، فلذلك باش كلشي يتحمل المسؤولية ديالو.

وأخيرا، لا بد أن أشير إلى نقطة مهمة جدا وهي الحماية الاجتماعية في العالم القروي، وبالمناسبة احنا ما تنقولوش العالم القروي راه كلشي زين، لا، الجهود التي تمت في العالم القروي كبيرة وكثيرة على طول الحكومات المتعاقبة، احنا ما نبخسو حد، "ولا تبخسوا الناس أشياءهم"، حتى واحد ما تنقلو ما خدامش أو ما خدمش، ولكن الواقع أنه الاختلالات والنقص كبير، والتحولت كبيرة حتى هي، أشنو هي التحولات كبيرة؟

اليوم إذا محتاج واحد الحاجة بعد 10 سنوات تنولي نحتاج 4 الأضعاف ديال هذيك الحاجة، إذا كنتي غادي تعطيني هذيك 10 سنين وخا تعطيتها لي اليوم ما بقات قاضية ليا والو، إذن تحولات العالم يتحول، وخاصنا نوعا بهذه القضية هذه، ولكن تمت جهود كبيرة جدا.

فلذلك هناك اهتمام بالحماية الاجتماعية في العالم القروي لتشمل القطاع الفلاحي أيضا، ومن هنا كان فتح حوار مع الهيئات المهنية التي تمثل الفلاحين من أجل تفعيل التغطية الصحية والاجتماعية لفئات العمال المستقلين والمهنيين، والعمال أيضا في المجال الفلاحي، ويتم تمديد تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على المشغلين والعمالين بمؤسسة الاستغلالات الفلاحية والغابوية.

ومن هنا فإن الأرقام حول التصريح بأجراء القطاع الفلاحي قفرت من 94000 سنة 2007 إلى 242000 سنة 2016 وهذا تطور 11% سنويا إلى قسمناه على هاذ السنوات، هو تطور كبير وتطور للتغطية الاجتماعية، وهو في حد ذاته آلية من آليات محاربة الفقر، باش نخرجو الناس ما يبقاوش في (noir) تخدمو في ضيعات فلاحية وتخدمو عند شي وحدين، ولكن ما عندهومش التغطية الاجتماعية، غير الحرص على تعميم هذه القضية راه هي جزء من محاربة الهشاشة ومحاربة الفقر.

ولذلك هذه شراكة، الدولة مزيان تدير فيه جهود ولكن خاص المشغلين حتى هما يديرو جهودهم، صعيب، والنقابات خاص تدير جهود وتصرح وتقول هذا..

الله يهديك جيب شكون اللي ما صرحش وقل هذا ما صرحش بلا حكومة، غير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كافي، هو غادي يقوم بالمهمة ديالو.

إذن هذه الجهود لمقاومة الهشاشة، وخاصنا ما نظلموش الناس ديال العالم القروي تخدمو، فيه كثير من التجارب ناجحة لا فلاحيا ولا في التثمين ديال بعض المنتجات الفلاحية، التثمين ديالها راه أشرت لها القضية ديال الأركان وديال الصبار وأيضا ديال العسل ديال النحل وأملو، باش نهضر على المنطقة ديالنا وغيرها، راه كاين بزاف ديال الجهود، هاذوك الناس

دالجهوية، ويجب أن نفكر كثيرا ونهندس بطريقة معقلنة نتيجة الإشكالات التي تطرحها الجهوية، حتى هي راه تتطرح إشكالات.

وبالمناسبة ما يمكنش نفوتو الاختصاصات على قدم المساواة، في جميع الدول اللي فيها الجهوية كاين اختصاصات متفاوتة حسب القدرة ديال الجهة على استيعاب القدرة على التنفيذ والقدرة على (le pilotage) على القيادة في الجهة، أنا ما عندي مشكل نفوت التعليم، ولكن بشرط ما يوقعش ليا واحد الارتباك أكبر من ذاك الشيء اللي كان.

فلذلك يتم هاذ الشيء تدريجيا، وغادي يتم تدريجيا لأن عندنا الإرادة القوية والكاملة باش نمشيو في إطار تقوية اختصاصات الجهات تدريجيا، ولذلك الجهات راه مهم لها عدم تقوية الجهات نوفرو هاذ الشيء جمويا، المراكز الجهوية الاستثمار، المندوبيات الجهوية أو المندوبيات الجهوية اللي هي قوية وعندها اختصاصات اللي يمكن تتفاوض ويمكن هي تدير المخططات مع المراكز الجهوية، وما تنساوش بأنه لأول مرة تم إرساء المنظومة الجهوية للتشغيل اللي أشرت لها واللي بدات فيها تعاقدات جموية، تعاقدات مع الجهات، تدارت نقاشات أولية وتدارت محادثات دابا غيبدا توقيع التعاقدات لتنزيل المخططات الجهوية للتشغيل.

وبطبيعة الحال، كما رأيتم في ميثاق التسريع الصناعي راه ولينا نتحدث عن المناطق الحرة الجهوية، نتحدث عن المناطق الجهوية، وهاذ الشيء كيتبنى تدريجيا.

وبالمناسبة أول تنزيل جموي لبرنامج التسريع الصناعي هو في سوس ماسة، أول تنزيل للمخطط الجهوي للتشغيل هو في سوس ماسة، أول محطة تحلية مياه البحر كبيرة ومزدوجة لمياه الشرب هي في سوس ماسة، وتستحق سوس ماسة أكثر وسنعطيها أكثر إن شاء الله.

لا، قلنا غير تستحق أكثر، كما أن الجهات الأخرى حتى هي تستحق أكثر، جميع الجهات تستحق أكثر.

بقي نشير لواحد النقطة فهي مهمة، وهي أنه أنا ما قلتش بأن 40% ديال الشباب في العالم القروي خدامين، قلت 40% من مناصب الشغل وطنيا هي في العالم القروي، راه فرق.

وأیضا بغيت ندقق واحد المسألة هي مجالس الجهات لا تساهم في صندوق التنمية القروية، لا، تساهم في برنامج تقليص الفوارق، اللي كيساهم فيه صندوق التنمية القروية ب 45% تقريبا، و47%، وكيساهم فيه الجهات ب 40% وكيساهم فيه أيضا المكتب الوطني للكهربة وهكذا، كاين مساهمين متعددين، فهو ما كيساهم في الصندوق، لا كيوضع البرنامج ويقتول غادي ندوز هذه الطريق باتفاق مع الشركاء باش تكون شراكة يدوزو الطريق.

إذن هذا هو الفرق بين هاد أسمو باش ما نخلطوش بين الأمور، وبالمناسبة البرامج ديال هذه القضية ديال تقليص الفوارق الجالية يعد جمويا

الملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة للرئاسة:

- تمة مداخلة المستشار السيد عز الدين زكري باسم فريق الاتحاد

المغربي للشغل.

كما نطالبكم أيضا بوضع مخططات جهوية للاستثمار تهم الفئات الفقيرة بالعالم القروي تمكن من جلب الاستثمار وخلق فرص الشغل باعتماد مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين.

ونطالب كذلك الحكومة بتبني مقاربة شمولية للإصلاح الاقتصادي عوض اعتماد إصلاحات قطاعية معزولة، وإعادة النظر في تدبير بعض الأوراش الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، والحسم في نوعية الاستراتيجية الموجهة لمحاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والمحالية، وتدبير ديمقراطي لجولات الحوار الاجتماعي وإعادة النظر في العرض الحكومي الهزيل الذي لا يرقى لانتظارات عموم المأجورين، ولن يُمكن بالصيغة التي جاءت في العرض الحكومي من تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، في ظل ظرفية اقتصادية واجتماعية تتميز بارتفاع الأسعار وتجميد الأجور.

على الحكومة، استشرافا للمستقبل، والعمل على القيام بنقطة نوعية في المسار التنموي لبلادنا عموما وبالعالم القروي على وجه الخصوص، والانكباب بكل جدية من أجل البحث عن التدابير والحلول العاجلة للتفاعل مع مطالب المواطنين، من شغل يضمن لهم الكرامة، وتعليم جيد لأبنائهم، وحماية اجتماعية تمكنهم من العيش الكريم، والولوج إلى الخدمات الأساسية من تطيب وسكن، ولعل أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هي التي تأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار بالعالم القروي، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني وحماية حقوق الطبقة العاملة، والتنزيل السليم للسجل الاجتماعي ضامنا للاتقائية البرامج وفعاليتها في محاربة الفقر، و تعزيزا للعدالة الاجتماعية والحكامة الجيدة ومحاربة الفساد وكل أشكال الشطط.

تشتغلوا واستاطعو يكتسبو التقنية، تقنية التثمين بسهولة يتعلمو ويتطورو ويتنظمو، راه هاذي كلها أمور صعبة ما شي سهلة، يتعلمو ويتكونو ويتنظمو ويتطورو.

ففي الحقيقة خاصنا نحيوهم، تحية لهم، لأنهم رغم صعوبة الظروف يتحدون تلك الظروف وقاموا بجهود كبيرة، باش يمكن يدخلو الكرامة من بابها الواسع، من بابها الحقيقي الذي هو الشغل الكريم، ومن واجب الحكومة، بطبيعة الحال، توفر الشروط لتكوين هؤلاء وتنظيمهم وتثمين عملهم وتسويق منتوجاتهم، وهاذ الشيء راه تدارت فيه جهود كثيرة، وتسويق منتوجاتهم، وإن كان باقي خاصنا جهود أخرى، وراه احنا عندنا كل الإرادة باش نديرو المزيد من الجهود باش نوفرو ظروف أحسن لهؤلاء المواطنين والمواطنات اللي تيعيشو في العالم القروي، والبرامج كثيرة.

نحن أشرنا إلى جزء قليل من البرامج، وما نقولوش ليا ما كانش رؤية، هذا حشومة القضية، هناك رؤية واضحة عليها تبنات هاذ الإستراتيجيات، هاذ الإستراتيجيات ما جاتش عبثا.

وفي الحقيقة الإستراتيجيات تتضمن في طياتها رؤية، كل الإستراتيجيات تتضمن في طياتها رؤية، وهناك تجارب رائدة، فتحية لهم جميعا وتحية لكم جميعا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لجميع السيدات والسادة المستشارين وكذلك الوزراء.

قبل رفع الجلسة، أحيطكم علما بأننا سنمر مباشرة إلى الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون يتعلق بالخصوصية، والتي سترأسها الخليفة الرابع للسيد الرئيس الأستاذ عبد القادر سلامة، فليفضل مشكوراً.

رفعت الجلسة، والسلام عليكم.